◄ وسائل الدفع الالكترونية حل أمثل لتجاوز أزمة السيولة

◄ بنك الأمل يستحوذ على الحصة السوقية الأكبر في قطاع التمويل الأصغر (حوار العدد)

◄ الخدمات المصرفية الإلكترونية تسهم في إرضاء العملاء

المصارف
Al-Masarif

الوطنية للتمويل..

كأس العالم لريادة الأعمال..
قصة نجاح

مجلة شهرية تصدر عن جمعية البنوك اليمنية تعنى بالجوانب الاقتصادية والمالية والمصرفية العدد (١٧) سبتمبر ٢٠٢١
A Monthly magazine - issued by Yemen Banks Association- Concerned with economic, financial and banking aspects - Issue (17) September 2021

حوكمة البنوك
الطريق الآمن نحو المستقبل

GOVERNANCE

البنك الأهلي اليمني
National Bank Of Yemen

نشاركك النجاح

01/570885 NBYBank.1969 NBYBank

بنك كل اليمنيين
Bank of all Yemenis..

البنك الأهلي اليمني
National Bank Of Yemen

اكسبرس
بيس
pyes
EXPRESS

حوالتك في لحظات ..

بنـك الإنسانيـــــة
Humanitarian Bank

بنك الأمل للتمويل الأصغر
AL-AMAL MICROFINANCE BANK

" ليس مُجرد بنك "

بل مسئولية إجتماعية ، وشمول مالي
وقِبلة للمنظمات العاملة في المجال التنموي والإنساني

" AMB is not merely a bank "

it is rather a social responsibility, wider financial inclusion and
a destination for developmental and humanitarian organizations.

بنك من لا بنك له
Bank of the Unbanked

المصارف
Al-Masarif

مجلة شهرية تصدر عن جمعية البنوك اليمنية
تعنى بالجوانب الاقتصادية والمالية والمصرفية
تصدر كل شهرين مؤقتاً

www.yemen-yba.com

العدد (17) سبتمبر 2021

المشـرف العـام- رئيس التحرير
محمود قائد ناجي
القائم بأعمال رئيس مجلس الإدارة

مديـر التحريـر
فؤاد أحمد يحيى

مستشـار هيـئة التحريـر
نجيب العدوفي

عضوهيئة التحريـر
قائد رمادة

العلاقـات العامـة
عبدالحميد المطري

الإخـراج الفني والتنفيـذ
سلطان الصالحي

الجمهورية اليمنية- صنعاء
شارع الزبيري- عمارة بنك قطر- أمام البنك العربي
تلفون: ٥٧٠٠٨٨/٩ -٠١
فاكس: ٢٤٢٣٠٥-٠١
ص.ب: (١١٣١٨) صنعاء
البريـد الإلكترونـي
ybanet@yemen-yba.com
الإعـلانات
يتم الاتفاق بشأنها مع هيئة التحرير

المقالات المنشورة لاتعبر بالضرورة عن رأي المجلة

بنوك 06-14

اللاعي: **بنك الأمل يستحوذ على الحصة السوقية الأكبر في قطاع التمويل الأصغر**

مصرف اليمن البحرين الشامل يختتم البرنامج التدريبي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

ليلى المطري: **المرأة أثبتت كفاءتها في القطاع المصرفي**

السحب على جوائز برنامج جواهر التجاري

كاك بنك يدشن اطلاق تحديثات محفظة «موبايل موني»

كتـابـات

نشأة وتطور البنـوك المركزيـة

محمد الرحومي **30**

التسويق الالكتروني بين المفاهيم والممارسات في القطاع المصرفي اليمني

صـلاح الفـائق **34**

خواطر بشأن قيام سوق للأوراق المالية في اليمن

حسن قعطبي **36**

أساسيات الأمن السيبراني

م.فؤاد الصبري **42**

محفظة موبايل موني.. عصر جديد من خدمات الدفع الإلكتروني

فارس السماوي **11**

التثقيـف والشمـول المالـي

ضياء الحق الحبيشي **38**

وسائل الدفع الالكترونية حل أمثل لتجاوز أزمة السيولة

تسببت الحرب وحالة الانقسام في بنية السلطة النقدية بالعديد من المشاكل والأعباء المتزايدة على مؤسسات القطاع المصرفي اليمني، وكانت أزمة السيولة النقدية التي ظهرت في أواخر العام 2016 واستفحلت في الأعوام التي أعقبتها أبرز تلك المشاكل، حيث تسببت تلك الأزمة في إعاقة الدورة النقدية وعزوف العملاء عن التعامل مع البنوك، مما أثر على نشاط البنوك وحملها أعباء إدارية ومالية فوق طاقتها, ولا زالت البنوك ترزح تحت وطأة هذه الأزمة ولا تلوح في الأفق أية بشائر بحلول قريبة لها.

وفي ظل الواقع الصعب الذي يمر به القطاع المالي والمصرفي جراء ذلك تتجه الأنظار إلى وسائل الدفع الإلكترونية كعملية مناسبة تخفف على المؤسسات المالية والمصرفية وطأة الأزمة المتفاقمة في السيولة النقدية، ويخفف عنها الكثير من الأعباء التي اضطرت لتحملها وأصبحت تثقل كاهلها.

لقد شهدت الحقبة الأولى من القرن الواحد والعشرين تطورات مذهلة في الخدمات المالية ووسائل الدفع، وبالنظر إلى ما تتمتع به النقود ووسائل الدفع الإلكترونية من مزايا توفر الوقت والجهد والكلفة فقد أصبح التحول نحو وسائل الدفع الإلكترونية يمثل اتجاها عالميا , وصار لها حضورا مشهودا ومتزايدا في إطار النشاط الاقتصادي العالمي، ولا شك في أن وسائل الدفع تلك ستلعب الدور المحوري في تسوية المدفوعات المتعلقة بالتجارة الدولية في المستقبل القريب.

وبالنسبة لبلادنا فمن المؤكد أن التوسع في اعتماد وسائل الدفع الإلكترونية كالموبايل موني ونقاط البيع وبطاقات الدفع المسبق تقدم لقطاع المال والمصارف والقطاع التجاري حلولا عاجلة وفي متناول اليد تمكن المصارف وشركات الأموال وقطاع الأعمال بشكل عام من تجاوز أزمة السيولة النقدية، حيث ستحد من الحاجة إلى النقود الورقية في تسوية المدفوعات، وتنخفض تكاليف التشغيل وتقلل من الوقت المطلوب لإنجاز الأعمال.

ولا نجادل في درجة الوعي والمعرفة بمزايا وسائل الدفع الإلكترونية لدى القيادات الإدارية في المصارف اليمنية فلدينا الثقة الكاملة في إدراكهم التام لتلك المزايا ورغبتهم والتزامهم بالعمل نحو تطوير تلك الوسائل والتوسع في استخداماتها والاستفادة من مردوداتها الإيجابية على النشاط المصرفي، ومع ذلك علينا أن نقر بوجود صعوبات موضوعية تحول دون الانطلاق السريع نحو تلك الخدمات المتطورة، ومن أبرز المعوقات هو ضعف مؤسسات تطبيق القانون وانخفاض الوعي الشعبي بأهمية تلك الخدمات في تحقيق الشمول المالي ومكافحة الفساد.

ولكي تمضي مسيرة التطوير بخطوات ثابتة ومنهجية واضحة فنحن بحاجة إلى قائد وإلى قدوة لتكريس العمل بوسائل الدفع المتطورة، والبنك المركزي اليمني هو المؤهل بحكم موقعه وصلاحياته القانونية لتولي دور القيادة في تعزيز الدور الذي تلعبه تلك الوسائل في تسوية المدفوعات.

ومع تقديرنا لما بذله البنك المركزي من جهود وموارد في سبيل تطوير أنظمة المدفوعات في بلادنا إلا أننا نرى أن القدرة متوفرة لدى البنك المركزي للقيام بدور أكثر فعالية في قيادة مسيرة تطوير النشاط المالي والمصرفي. ولإثبات الجدية والالتزام بالتطوير نحتاج إلى قدوة ذات نشاط واسع في مجال المدفوعات، ويمثل التزامها باعتماد الوسائل المتطورة في تنفيذ مدفوعاتها حافزا قويا لبقية مؤسسات النشاط الاقتصادي لاقتفاء أثر تلك القدوة وتحفيزهم لاعتماد تلك الوسائل المتطورة.

ومن الممكن أن تقوم إحدى مؤسسات النشاط التجاري في القطاع الخاص بذلك الدور، ومع ذلك فالدور المحوري يقع على عاتق الحكومة ممثلة في مؤسساتها الخدمية وهيئات تحصيل الإيرادات السيادية التي يتعين عليها تأكيد التزامها بالتوسع في اعتماد أنظمة الدفع الالكترونية وقبول الإيرادات المدفوعة لها بتلك الوسائل.

وبما أن البنك المركزي هو قائد مسيرة التحديث والتطوير في القطاع المالي والمصرفي وهو الجهة المعنية بتطوير أنظمة الدفع ووضع اللوائح المنظمة والمعززة لاستخداماتها فهو من يتحمل مسئولية إقناع المؤسسات المعنية بتحصيل الإيرادات السيادية باعتماد وسائل الدفع الإلكترونية وقبول المدفوعات بواسطتها.

محمود قائد ناجي
القائم بأعمال رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك اليمنية

لدينا الثقة الكاملة في إدراك القيادات الإدارية بمزايا وسائل الدفع الإلكترونية ورغبتهم والتزامهم بالعمل نحو تطويرها والتوسع في استخداماتها والاستفادة من مردوداتها الإيجابية على النشاط المصرفي

بنك الأمل يوقع اتفاقية تعاون وشراكة مع جامعة السعيدة لدعم وتمويل التعليم في الجامعة

وقعت جامعة السعيدة، في 21 أغسطس 2021، اتفاقية تعاون وشراكة في مجال دعم وتمويل التعليم مع بنك الأمل للتمويل الأصغر بأمانة العاصمة.

تضمنت الاتفاقية، التي وقعها رئيس مجلس الأمناء بجامعة السعيدة الدكتور نبيل المغربي ومساعد المدير العام التنفيذي لبنك الأمل الأستاذ غمدان عون ، منح طلبة جامعة السعيدة قروضا للتعليم بدون فوائد من قبل بنك الأمل للتمويل الأصغر.

ونصت الاتفاقية على منح بنك الأمل للتمويل الأصغر الطلبة المقيدين أو المستجدين للالتحاق بجامعة السعيدة خدمة منح قروض للتعليم بدون فوائد.

وعقب التوقيع أشار مساعد المدير العام التنفيذي لبنك الأمل الأستاذ غمدان عون إلى أهمية الاتفاقية التي تشرف البنك بتوقيعها مع جامعة السعيدة إحدى مؤسسات التعليم العالي الحاصلة على العضوية في برنامج تمويل التعليم الذي ينفذه البنك ضمن توجهاته التي تهدف إلى توفير خدمات مالية مستدامة للفئات الفقيرة في اليمن، وذوي الدخل المحدود والمنخفض - خصوصاً أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر - من خلال تقديم خدمات مالية شاملة تتناسب مع احتياجاتهم، وفي إطار الشراكة والتعاون مع المؤسسات التعليمية.

فيما أكد رئيس مجلس أمناء الجامعة الدكتور نبيل المغربي أن الاتفاقية ستساهم في تذليل الصعاب وتقديم يد العون والمساعدة لطلبة جامعة السعيدة والتي تحرص الجامعة عليها خاصة في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها البلد، بالإضافة إلى الامتيازات والخدمات المجتمعية التي تقدمها الجامعة للطلبة من تخفيض في الرسوم الدراسية والأقساط الميسرة في الدفع.

مضيفاً أن جامعة السعيدة ومن خلال التعاون والشراكة مع بنك الأمل للتمويل الأصغر وهي إحدى المؤسسات التي حرصت الجامعة على الشراكة معها في سبيل فتح آفاق وتعاون مستقبلية مجتمعية تحقق المصالح ذات الاهتمام المشترك بين الجانبين وتخدم التنمية والمجتمع والصالح العام.

وأشاد بمستوى الخدمات التي يقدمها بنك الأمل للتمويل الأصغر للمجتمع وللفئات الفقيرة وذوي الدخل المحدود والتي زادت نمواً خلال هذه الفترة التي تمر بها البلد جراء الحرب والحصار على البلد، وأعرب عن سعادته البالغة عن توقيع اتفاقية شراكة وتعاون مع بنك الأمل والتي تصب في خدمة الطلبة وتقديم الدعم لهم لمواصلة دراستهم الجامعية.

كما أشار إلى أن الجانبين ومن خلال هذه الاتفاقية تطرقا إلى إمكانية تبني بنك الأمل تمويل خريجي جامعة السعيدة ومنحهم قروض لفتح مشاريع استثمارية صغيرة وفي إطار اهتمام الجامعة بمتابعة طلابها بعد التخرج.

وبعد الاجتماع قام فريق البنك بعمل زيارة استطلاع لمعامل الجامعة ومرافقها وإمكاناتها برفقة قيادة الجامعة الذي استعرض عدد من إنجازات الجامعة وخططها المستقبلية في التطوير والتوسع والنمو، وأشاد مساعد مدير البنك والفريق التابع له بإمكانيات جامعة السعيدة المتميزة في جانب البنية التحتية والتعليمية والجوانب الأخرى كالجودة وخدمة المجتمع متمنين للجامعة التقدم والتطور.

حضر التوقيع من جانب جامعة السعيدة الدكتور عبدالعزيز العزعزي مدير فرع الجامعة بصنعاء والأستاذ نبيل الأخرم الأمين العام المساعد.

ومن جانب بنك الأمل حضر الدكتور أنور معزب – مستشار البنك للتعليم والبحث العلمي،والأستاذ فضل الأحصب - مدير بنك الأمل فرع شارع تعز، وعدد من موظفي البنك.

ويوقع اتفاقية تعاون مع جامعة اليمن والخليج في إطار برنامج دعم التعليم

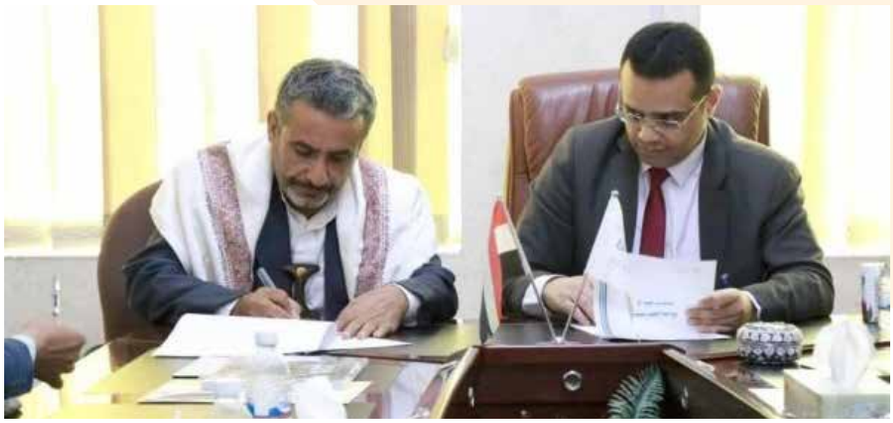

وقع بنك الأمل للتمويل الأصغر يوم الخميس الموافق 26 أغسطس 2021، مع جامعة اليمن والخليج للعلوم والتكنولوجيا اتفاقية تعاون وشراكة في إطار برنامج دعم التعليم الذي ينفذه بنك الأمل لدعم الشباب من ذوي الدخل المحدود لمواصلة دراستهم الجامعية، وقد وقع الاتفاقية عن جانب بنك الأمل الأستاذ/ غمدان عون مساعد مدير عام بنك الأمل، وعن جانب الجامعة الدكتور/ علي الزيكم رئيس مجلس أمناء الجامعة.

وفي اللقاء رحب الأستاذ غمدان برئيس مجلس أمناء الجامعة والوفد المرافق له وعبر عن سعادته بتوقيع التعاون والشراكة مع جامعة اليمن والخليج للعلوم والتكنولوجيا، ومن جانبه أكد د/علي الزيكم أهمية تضافر الجهود من قبل مؤسسات المجتمع المدني وفي مقدمتها البنوك، واعتبر أن هذه لفتة من قبل قيادة بنك الأمل تستحق عليها الشكر لتبنيهم دعم تعليم الشباب لإكسابهم العلوم والمعارف والمشاركة في خلق جيل متعلم قادر على بناء وطنه باعتبار التنمية البشرية عماد التنمية الشاملة لنهضة الأوطان.

كما نوه إلى استعداد الجامعة الدائم على تقديم كافة التسهيلات الممكنة لتشجيع فئة الشباب على الالتحاق بالتعليم العالي والحرص المستمر على تقديم خدمة تعليمية متميزة من خلال توفير بيئة تعليمية مناسبة لتلقي العلوم ومواكبة حداثتها.

حضر اللقاء أمين عام مجلس الأمناء د.علي مظفر وأمين عام الجامعة م.نورالدين عباس والمدير المالي أ.وضاح غالب وأمين عام كلية العلوم الطبية د. أحمد الزيكم.

natco
Information Technology

شركة ناتكو

لتقنية المعلومات المحدودة

Natco Information Technology Company LTD.

إســـم واحـــد- خيـــارات متعـــددة

One Name- More Choices

العنوان: الجمهورية اليمنية- صنعاء شارع هائل - عمائر هائل سعيد السكنية

صنعاء:23-218122 /01 فاكس:01/218121

تعز: 04/432819 عدن: 02/243408 المكلا: 05/314976- الحديدة: 03/205857

البنك اليمني للإنشاء والتعمير ينفذ برنامج «احترافية ومعايير التقارير الرقابية في المراجعة الداخلية»

اختتم البنك اليمني للإنشاء والتعمير، عبر مركز التدريب المصرفي بالبنك البرنامج المتقدم بعنوان ((احترافية ومعايير التقارير الرقابية في المراجعة الداخلية)) الذي عقد في دورتين متتاليتين لكل العاملين في إدارة المراجعة والتفتيش، الذي يستهدف 48 مراجعا من الإدارة العامة وفروع البنك، بمختلف مستوياتهم الوظيفية، خلال الفترة 28 أغسطس حتى 9 سبتمبر 2021م.

وفي حفل ختام البرنامج أكد رئيس مجلس الإدارة، الأستاذ حسين فضل هرهرة، أنه بالرغم من تقدم التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي إلا أن التقارير تعتبر مصدرا رئيسيا وهاما لقياس الأداء وتقييمه، والركن الأساسي والأهم من أركان عمليات التواصل.

وأشار رئيس مجلس الإدارة إلى أن التقرير الجيد يستطيع أن يلعب دورا هاما في إيصال المعلومة والمعرفة بصورة منظمة وواضحة، وعلى ضوئها تتمكن الإدارة من اتخاذ قرارات هامة تخدم مصلحة وأهداف المؤسسة، وأنه تم التحضير وتدريب جميع منتسبي إدارة المراجعة في برنامج احترافي ومتخصص لإعداد تقارير رقابية على أساس علمي.

وأضاف رئيس مجلس الإدارة بالقول: ونحن اليوم نختتم البرنامج التدريبي لاحترافية التقارير الرقابية في منهجية المراجعة الداخلية، الذي تم من خلاله التعرف على الأساليب الاحترافية لصياغة وكتابة التقارير الرقابية والتخطيط لعملية المراجعة والتعرف على الإطار التشريعي والقانوني ، وهي من الأهداف الهامة التي شملها البرنامج ، نؤكد أن البنك اختار برنامجا من أكثر البرامج أهمية لتطوير المهارات الاحترافية لمراجعي البنك وفقا للمعايير المهنية

الحديثة، متمنيا أن ينعكس ذلك في أداء الموظفين المهني .

فيما أكد الأستاذ فضل الديلمي، مدير إدارة المراجعة، خلال تدشين البرنامج، على أهمية هذا البرنامج الذي سوف يساعد المراجع في عمليات التصويب وفقا لمعايير المراجعة الحديثة، وسيكون له الأثر الكبير على المستوى البعيد ، كما أكد عقد برامج أخرى خلال هذا العام أو العام القادم.

وشكر في ختام كلمته رئيس مجلس الإدارة حسين فضل هرهرة، على حضوره شخصيا ودعمه لتنفيذ هذا البرنامج ، كما تقدم بالشكر لمدير مركز التدريب المصرفي الأستاذ عبدالكريم النائب، على تنفيذ هذا البرنامج.

من جهة أخرى ألقى الأستاذ /توفيق مثنى، رئيس قسم المراجعة والتفتيش بفرع اب كلمة نيابة عن المشاركين، عبر فيها عن شكره للأخ/ رئيس مجلس الإدارة الأستاذ حسين فضل هرهرة، على اهتمامه ودعمه لتنفيذ هذا البرنامج، وشكر الأخ/مدير إدارة المراجعة، ومدير مركز التدريب وكافة العاملين بالمركز؛ لما بذلوه من جهد لإنجاح هذا البرنامج، وعبر عن أهمية البرنامج التدريبي والقيمة المضافة التي حصلوا عليها من المعارف والمهارات الحديثة في عملية المراجعة الداخلية وتصدير التقارير المهنية والاحترافية الأمر الذي سيرفع من مستوى أدائهم العملي بشكل عام.

وكان مدير مركز التدريب المصرفي في البنك الأستاذ عبدالكريم النائب قد افتتح البرنامج بكلمة شكر فيها حضور وتفاعل واهتمام الأستاذ/حسين فضل هرهرة، رئيس مجلس الإدارة، على دعمه لتنفيذ هذا البرنامج، كما تقدم بالشكر للمدير العام الأستاذ/مدين عبدالجليل مسعود ، وللمشاركين بالبرنامج وطاقم موظفي مركز التدريب المصرفي، الذي كان لهم الدور الأبرز لإنجاح هذا البرنامج.

وفي ختام الحفل تم توزيع الشهادات على المشاركين في البرنامج.

توقيع مذكرة تفاهم بين كاك بنك والنجم للحوالات

التقى الأخ رئيس مجلس إدارة بنك التسليف التعاوني والزراعي «كاك بنك» الأستاذ إبراهيم أحمد أحمد الحوثي، يوم 21 أغسطس 2021، بالأخ رشاد بحير رئيس مجلس إدارة شركة رشاد بحير للصرافة (النجم_للحوالات)، حيث تم مناقشة أوجه الشراكة الممكنة فيما بينهما.

وقد تم توقيع مذكرة تفاهم لتنفيذ تلك الرؤى المتفق عليها وآليات ايجادها على أرض الواقع، بما يعزز مفاهيم التعاملات المالية الالكترونية ودعم مشاريع الإنتاج المجتمعية، وذلك من خلال مجالات تنفيذ برامج المنظمات والصناديق المحلية والخارجية، المرتبطة بمشاريع دعم وتمويل المنشآت الصغرى ومتناهية الصغر، والتعاون المشترك لتقديم الخدمات المالية والتعاملات الالكترونية التي يحتاج اليها أفراد المجتمع والشرائح المنتجة، وتنفيذ خدمات مشتركة تزيد من فاعلية برامج المساعدات الخدمية ومشاريع التمويل الأصغر، والتعاون المشترك في تطوير منتجات وأنظمة الطرفين، وتقديم الخدمات النقدية والالكترونية التي تحقق شمولا ماليا حقيقيا.

تسوّق العالم

واشترِ ماتريد

عبر بطاقة الويب سيرفر

من مصرف اليمن البحرين الشامل

شروط الحصول على البطاقة

- فتح حساب في أقرب فرع أو مكتب للمصرف.
- $24 قيمة البطاقة وبصلاحية ثلاث سنوات.
- %1 عمولة شحن البطاقة لمبلغ $300 وأكثر وما دون ذلك تحسب العمولة $3
- $50 أقل مبلغ شحن للبطاقة .

مصرف اليمن البحرين الشامل (بنك إسلامي)

Shamil Bank of Yemen & Bahrain

كاك بنك يدشن اطلاق تحديثات محفظة «موبايل موني»

اقام بنك التسليف التعاوني والزراعي يوم 5 سبتمبر 2021، فعالية اطلاق تحديثات محفظة موبايل موني، المرحلة الأولى، بهويتها الجديدة «موبايل موني – بنك بمحفظتك».

وقد أعلن في بداية الفعالية رئيس مجلس إدارة بنك التسليف التعاوني والزراعي، إبراهيم احمد الحوثي، إطلاق تحديثات المحفظة، الذي أعقبه شرح مفصل عن الخدمات والمزايا المُضافة بمحفظة موبايل موني، والتي تستهدف مختلف شرائح العملاء الأفراد والأنشطة المالية والتجارية (شركات تجارية ومنشآت الصرافة).

وفي كلمة راعي الحفل، أكد وزير الصناعة والتجارة عبدالوهاب يحيى الدرة، أهمية إطلاق هذه التحديثات والخدمات المصرفية لبنك التسليف التعاوني والزراعي، الذي يعد البنك الرائد في النشاط البنكي المتطور المتميز بقيادته وكوادره، وأشار إلى أهمية تطوير وتدشين خدمات مصرفية جديدة باعتبار الوضع الاقتصادي الذي يمر به البلد بحاجة ماسة إلى مثل هكذا أعمال تدعم وضع وتداول النقدية التي تواجه تحديات صعبة خلال الفترة الراهنة.

كما أوضح الوزير الدرة، أن اللجنة الاقتصادية العليا والبنك المركزي اليمني والوزارات المعنية، اتخذوا جملة من التدابير والمعالجات المسئولة للحفاظ على استقرار أسعار الصرف وقيمة القوة الشرائية «للعملة الوطنية»، التي أثبتت حرصها تجنيب أصول وأموال المواطنين أية خسائر أكيدة خاصةً بعد طباعة كُتل نقدية غير قانونية بأحجام كبيرة، وهو ما يحتم علينا التوجه نحو التعامل بالمحافظ الالكترونية لتفادى التأثيرات السلبية على الاقتصاد القومي، مؤكداً أن المؤسسات والشركات المالية والتجارية ستتجه نحو التعاملات الالكترونية للحد من المخاطر والتكاليف التي تتعرض لها بسبب الصعوبات والمحاذير المرتبطة بالتداول النقدي القائم، ومن المهم خلق الثقة وتكثيف الترويج لتوعية المجتمع بأهمية استخدام المدفوعات المصرفية الحديثة التي تغطي احتياج العملاء الأفراد والتجار، ودعا إلى التوجه نحو التعاملات الإلكترونية عند تسديد الرسوم أو دفع وتحصيل المبالغ الخاصة بالأنشطة العامة والتجارية أسوة ببقية الدول.

وأفاد أن وزارة الصناعة والتجارة قامت بتشكيل لجنة لإعداد قانون التجارة الالكترونية، التي وضعت اللمسات الأخيرة بعد إشراكها الجهات المعنية كالبنك المركزي اليمني وجمعية البنوك وجمعية الصرافين ووزارة المالية والجهات الأخرى، وبحيث يتم عرضه على مجلسي الوزراء والنواب لإقراره كمشروع قانون، الذي سيحمي حقوق التعاملات الالكترونية ويتفادى الإشكاليات القائمة.

من جانبه أكد وكيل قطاع الرقابة على البنوك في البنك المركزي اليمني، سامي علي السياغي، أهمية الشراكة المجتمعية وكيفية الاستفادة من خدمات المحافظ الالكترونية التي تسهم في الحد من حجم الخسائر الاقتصادية نتيجة المتغيرات والتحديات التي تواجه القطاعين المالي والمصرفي، وأكد على دور الدفع الالكتروني في توفير الوقت والجهد، ويجنب المتعاملين مخاطر وتكاليف كبيره يعانون منها.

كما أشار إلى ضرورة الخدمات الالكترونية المتنوعة بما يخدم نشاط وأعمال القطاع الخاص، ويؤسس لقاعدة بيانات تُعزز استقطاب المتعاملين بمختلف احتياجاتهم، وتكفل توسيع الخدمات المصرفية للوصول إلى حدود الشمول المالي المطلوب.

فيما تطرق مدير عام أنظمة المدفوعات بالبنك المركزي اليمني، يحيى أحمد الخطيب، إلى أهمية التحديثات الإلكترونية التي تم تطويرها في البنك وحث على استمرار واستكمال ما تبقى من مقترحات تحديث المرحلة الثانية، كونها ستعزز توسيع دائرة التعاملات الالكترونية المرتبطة بالمواطن والنشاط التجاري والمعاملات المالية عبر البنوك وشركات الصرافة، مبيناً أن المرحلة الراهنة تتطلب مزيدا من التطوير الفني الجاد في هذا الجانب الهام، علماً بأن البنك المركزي اليمني يسعى ويشجع الخدمات الالكترونية بمفهومها الشامل ويدعم الربط البيني الذي يحقق الاستقرار النقدي ويدعم إيصال هذه العمليات للجميع.

بدوره أكد رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة، حسن محمد الكبوس، حرص الغرفة على دعم خطط وبرامج تطوير العمليات المالية الالكترونية المختلفة كونها تخدم الجوانب والمتطلبات التجارية والصناعية والإنتاجية بشكل عام، ولفت إلى أن القطاع المصرفي بحاجة ماسة لمثل هكذا تحديثات وخدمات الكترونية ويتوقع من البنك تطويراً تقنياً يلبي احتياج النشاط التجاري يضمن توسيع عملياته عبر المحافظ الالكترونية، خاصةً وقد أصبحت حاجة مُلحة لتجنيب التجار مخاطر وتكلفة تداول النقدية، وستقدم كثيراً من التسهيلات في ظل الأوضاع الاستثنائية.

وعلى هامش الفعالية، التي حضرها رئيس جمعية البنوك محمود قائد ناجي، ورئيس جمعية الصرافين د. نبيل علي الحظا، تم تكريم عدد من الشركات التجارية والتخليص الجمركي وشركات الصرافة التي تميزت خلال الفترة الماضية بحجم وعدد تعاملاتها عبر المدفوعات الالكترونية المُقدمة عبر محفظة بنك التسليف التعاوني والزراعي «موبايل موني».

mobile money موبايل موني

إطلاق تحديثات محفظة موبايل موني التي تستهدف مختلف شرائح العملاء الأفراد والأنشطة المالية والتجارية

محفظة موبايل موني..
عصر جديد من خدمات الدفع الإلكتروني

فارس أحمد السماوي*

يمثّل تحديث خدمات محفظة موبايل موني المرحلة الأولى، وفق برنامج تطوير لمزايا وخدمات شاملة، لإيجاد تجربة متقدمة تلبي حاجة العملاء.

يأتي في مقدمة الخدمات المالية الإلكترونية التي أطلقها كاك بنك «المرحلة الأولى» -بوابة سداد خدمات التعليم (Education Payment)، وهي الخدمة التي تتيح سداد الرسوم الجامعية الحكومية أو الخاصة وكذا دفع رسوم التنسيق لدى الجامعات والكليات والمعاهد عبر تطبيق محفظة موبايل موني، تيسير لعملائنا الطلاب تنفيذ عملية سداد الرسوم في أي وقت ومن أي مكان وفقاً لأعلى معايير الخصوصية والأمان.

كما تتضمن المرحلة الأولى تطوير خدمات العملاء الأفراد، فقد تم إضافة الخدمات التالية:

• التحويل من المحفظة إلى الحسابات المصرفية (W2B & B2W): إمكانية التحويل من حسابهم في المحفظة الإلكترونية موبايل موني، إلى حساباتهم المصرفية، والعكس.

• التحويل من المحفظة إلى المحافظ الإلكترونية الأخرى (W2W): إمكانية التحويل من حسابهم في المحفظة الإلكترونية موبايل موني، إلى أي حساب في المحافظ الإلكترونية الأخرى، والعكس.

ويستهدف البنك إتاحة خدمات متعددة للجمهور بأسلوب بسيط وميسر، مستفيدا بذلك من الامكانيات الفنية والتقنية المتميزة، التي من أهمها إتاحة سداد الالتزامات والمستحقات والمدفوعات المختلفة للعملاء الأفراد (P2G) بما يشمل استخدام البطائق المصرفية عبر محفظة موبايل موني.

تأتي تلك الخدمات في إطار الشراكات الاستراتيجية التي يسعى لها البنك مع البنوك ومقدمي خدمات المحافظ الإلكترونية لتعزيز متطلبات الشمول المالي والتوجه نحو تعامل غير نقدي، الذي سيعكس أثر إيجابي على جميع فئات المجتمع؛ كالأفراد والتجار والمؤسسات الحكومية وغيرها من المؤسسات التجارية ذات العلاقة؛ بحيث تكون عملية تنفيذ عمليات التحويل والدفع أسهل وأسرع وبأقل تكلفة.

يُولي البنك أهمية قصوى توفير متطلبات واحتياج نقاط الخدمة/التجار، باعتبارهم شركاء رئيسيين في منظومة موبايل موني (Mobile Money Ecosystem). فضمن تحديثات المحفظة المرحلة الأولى، فقد تم إضافة مزايا عديدة لنقاط الخدمة/ التجار، تبدأ بتغطية التزاماتها بمحفظة موبايل موني الى حسابات أخرى في المحفظة، وغيرها من مزايا أخرى، أهمها:

- دفع التزاماتهم تجاه الوكلاء / شركات ومنشآت الصرافة.
- دفع التزاماتهم تجاه تجار أخرين (B2B).
- دفع التزاماتهم للجهات الحكومية (B2G).

كما أطلق البنك حزمة حوافز وخصومات للعملاء والتجار لتنشيط السداد الإلكتروني للمدفوعات ورفع مستويات ولاء ورضى العملاء بمنتجات وخدمات نقاط الخدمة / التجار. وسيتيح البنك الكثير من الخدمات المتطورة والمبتكرة لنقاط الخدمة/ التجار عبر تطبيق Merchant، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر:

- إمكانية حفظ بيانات الموردين والعملاء وتحديد المبالغ المستحقة لهم/عليهم، بالإضافة إلى خاصية أنشاء الفواتير والتذكير بمواعيد الاستحقاق.
- إمكانية الدفع من التاجر إلى حسابات الأفراد (B2P)، سواء كانت مستحقات / مرتبات موظفيهم أو مقابل ارجاع قيمة مشتريات لبعض العملاء (إرجاع بضاعة) وغيرها من اغراض أخرى.
- إمكانية تنفيذ عمليات سحب وإيداع لعملاء المحافظ الإلكترونية المرتبطة بالبنك.
- إمكانية ربط البطاقة المصرفية Virtual Card لتنفيذ المشتريات عبر منصات الدفع المحلية والخارجية، والحصول على مزايا هذه العمليات عبر تطبيق محفظة موبايل موني (الأفراد-التجار).
- إمكانية إنشاء وإرسال عروض ترويجية Offers & Discount لعملائهم، من خلال نافذة تسويق ومنصة مشتريات مخصصة للإعلان عن تلك العروض والتنزيلات.
- وكذا تمكينهم من أدوات دفع حديثة تسهل عمليات الشراء لعملائهم، كميزة تنافسية لهم.
- توجيه عملاء المحافظ الالكترونية للشراء من نقاط الخدمة / التجار بما يزيد من حجم مبيعاتهم،

أما بالنسبة للمزايا المقدمة لوكلاء محفظة موبايل موني، فقد تم التركيز في تحديثات المرحلة الأولى على ترتيب متطلبات تغذية وتغطية التزاماتهم للأطراف الأخرى. وذلك من خلال الميزات التالية:

- إمكانية تنفيذ عمليات الدفع والتغذيات النقدية مباشرة داخل المحفظة وبسقوف عالية بين وكلاء الخدمة.
- إمكانية تنفيذ سداد مدفوعات تجارية إلى أي نقاط الخدمة/ التجار في محفظة موبايل موني، كما يستطيع الوكيل كذلك من تنفيذ إيداع أعمال لحساب أي نقطة خدمة تاجر وبسقوف عالية ومن نظامه مباشرة.
- إمكانية تغذية حساباتهم في المحفظة بالخصم من حساباتهم المصرفية في البنك، لتسهيل وتامين استخدام أرصدتهم وسداد التزاماتهم
- إمكانية تغذية حساباتهم في المحفظة بالخصم من حساباتهم في نظام السريع للحوالات لتغطية وسهولة استخدام أرصدتهم.

الخدمات والمزايا المقدمة عبر محفظة موبايل موني

مزايا وخدمات - العملاء- الأفراد

- تحويل الأموال (P2P Money Transfer).
- التحويل من المحفظة إلى الحسابات المصرفية (W2B & B2W).
- التحويل من المحفظة إلى المحافظ الإلكترونية الأخرى (W2W)
- السحب /الإيداع النقدي (Cash In/Out)
- السحب النقدي بدون بطاقة (Cardless)
- سداد المشتريات والدفع الإلكتروني (Merchant Payment).
- سداد قيمة الفواتير (Bill Payment).
- سداد التعليم (Education Payment).
- البحث عن مواقع الوكلاء والتجار في التطبيق.

مزايا وخدمات - نقاط الخدمة/التجار

- خدمة نقاط الخدمة (POS)عبر محفظة موبايل موني.
- خدمة تحويلات الأعمال(B2B) والتحصيل الإلكتروني.
- خدمة سداد الرسوم الحكومية (B2G).
- خدمة التحويل إلى الحساب البنكي Transfer to A/C
- الدفع من الحساب البنكي إلى حساب محفظة التاجر (B2W).
- الدفع من محفظة التاجر إلى حسابات الوكلاء / شركات ومنشآت الصرافة.
- خدمة الدفع الإلكتروني للمواقع والتطبيقات.

مزايا وخدمات - الوكلاء/شركات صرافة

- السحب والإيداع لعملاء محفظة موبايل موني
- استلام الإيداعات الخاصة بخدمة المدفوعات الإلكترونية.
- التحويل من حسابات الوكلاء بالمحفظة الى الحسابات المصرفية.
- الدفع من الحسابات المصرفية للوكلاء.
- الدفع من محفظة وكيل إلى وكيل آخر.
- الدفع من محفظة وكيل إلى نقاط الخدمة/ التجار.
- التحويل من السريع إلى موبايل موني.

* رئيس قسم خدمات النقود الإلكترونية

مطهر والصياد يحصلان على شهادة عضو مجلس الإدارة المعتمد (BDS)

عارف مطهر

عبده الصياد

حصل عضوا مجلس إدارة جمعية البنوك اليمنية الأستاذ عارف عبدالغني مطهر، والأستاذ عبده أحمد الصياد، على شهادة (عضو مجلس الإدارة المعتمد-BDS-) بعد اجتيازهم بنجاح البرنامج التدريبي، الذي نفذه المعهد اليمني للمديرين -YIOD-بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية-IFC- وقد تضمن هذا البرنامج المواضيع التالية منها :

- تطبيق الحوكمة وبناء مجالس إدارة فاعلة.
- التخطيط الاستراتيجي وتخطيط تعاقب السلطة.
- قراءة وفهم التقارير المالية وتقييم الأداء.
- المعاملات مع الأطراف ذات الصلة وتسوية منازعات الشركات.

ويهدف البرنامج إلى تقديم نظرة متعمقة للواجبات والأدوار الرئيسية لأعضاء مجالس الإدارات ومسئولياتهم القانونية ودور مجلس الإدارة عموما من خلال مفهوم حوكمة الشركات، والتدريب العملي على أدوات تطوير حوكمة الشركات داخل المنظمة، وتقديم الإرشادات بشأن تحسين فعالية مجلس الإدارة، وتوفير الفرصة لمناقشة حالات عملية تتضمن دراسة لدور أعضاء مجلس الإدارة في الشركة.

ويستهدف البرنامج رؤساء وأعضاء مجالس الإدارات، والمرشحين لمناصب رؤساء وأعضاء مجالس الإدارات، والقيادات الإدارية التنفيذية العليا، وأعضاء مجالس الإدارات المرتقبين والمهتمين.

وتنحصر مجالات التدريب في البرنامج في:

- الجزء الأول: أساسيات المجلس – مقدمة لمجلس الإدارة وحوكمة الشركات.
- الجزء الثاني: تفاصيل خاصة بالمجلس – الأدوات العملية للتوجيه الاستراتيجي والرقابة الإدارية.
- الجزء الثالث: تفاصيل خاصة بالمجلس – دور المجلس في الإفصاح والشفافية.
- الجزء الرابع: تفاصيل خاصة بالمجلس – دور المجلس في حماية حقوق المساهمين.

مصرف اليمن البحرين الشامل يختتم البرنامج التدريبي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

اختتم يوم 19 أغسطس 2021 بصنعاء البرنامج التدريبي الخاص برفع مستوى الوعي بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة الاحتيال، وعمليات ويسترن يونيون والمهام المناطة بموظفي الخطوط الأمامية لتقديم الخدمة، والتي نظمها مصرف اليمن البحرين الشامل.

وقد هدفت الدورة إلى إكساب 40 متدربا من موظفي وكلاء مصرف اليمن البحرين الشامل التابعين لعدد من شركات الصرافة، وبنك الأمل مهارات ومعارف القيام بأدوارهم المتنوعة تجاه رفع مستوى الوعي بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والاحتيال، وما يتعلق أيضاً بعمليات ويسترن يونيون والمهام المناطة بموظفي الخطوط الأمامية لتقديم الخدمة

وقد استمر البرنامج التدريبي لمدة 3 أيام قدم فيها دورتين تدريبيتين الأولى بعنوان (رفع الوعي بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والاحتيال) قدمها الأخ هاني عبد المطلب نائب مدير إدارة الامتثال في المصرف،

والدورة الثانية بعنوان (عمليات ويسترن يونيون والمهام المناطة بموظفي الخطوط الأمامية لتقديم الخدمة) قدمها الأستاذ أمين محمد الريمي مساعد المدير العام لشئون مساندة الفروع.

وأوضح الأخ/ مساعد المدير العام لشئون مساندة الفروع الأستاذ/ أمين محمد الريمي بأن المصرف يهدف من خلال البرنامج التدريبي إلى رفع مستوى الوعي بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة الاحتيال، وتمكين المشاركين من اكتساب المهارات والمعارف حول عمليات ويسترن يونيون بما يمكنهم من تقديم الخدمة وأداء المهام المناطة بهم بكفاءة واقتدار.

CAC BANK
بنك التسليف التعاوني والزراعي
Cooperative & Agricultural Credit Bank

محفظة

mobile money
موبايل موني

بنك .. بمحفظتك

حول لمحافظ
إلكترونية أخرى

الرقم المجاني
8003033

facebook.com/mobilemoney.ye

Available on the Google Play

السحب على جوائز برنامج جواهر التجاري للأشهر من يونيو حتى أغسطس 2021

أجرى البنك التجاري اليمني، في 30 أغسطس 2021، السحب السادس والسابع لشهري يونيو ويوليو، 2021 لجوائز برنامج جواهر التجاري، الذي يستمر للعام الرابع عشر على التوالي.

وخلال السحب الذي أجري في العاصمة صنعاء، بحضور الشيخ يحيى بن محمد الرويشان عضو مجلس إدارة البنك التجاري اليمني والأستاذ ربيع الحميدي المدير العام - الرئيس التنفيذي للبنك، وعدد من مدراء الفروع والإدارات بالبنك وضيوف البنك وعدد من نجوم الدراما اليمنية يتقدمهم الفنان الكبير يحيى إبراهيم، والفنان كمال طماح والفنان نبيل حزام، والفنانة أماني الذماري والمذيعة سماح الذبحاني،تخلل الحفل وصلات فنية للفنان عمار الشيخ، وحصد شقة الأحلام الأولى للعام 2021 عميل البنك لفرع الملكة أروى بمحافظة عدن ربيع سعيد عمر بن عمرو.

وفاز بسيارتي فيات 500 التي يقدمها البرنامج شهرياً عن شهر يونيو من العملاء «علوي محمد مقبل البعط - فرع شارع تعز « ومن عميلات حواء « تقية ناجي علي المؤيد- الفرع الرئيسي»،والتي حضرت لاستلام جائزتها القيمة بعد تواصل طاقم البرنامج معها، وفي أوساط فرحتها الغامرة تسلمت مفتاح السيارة من المدير العام -الرئيس التنفيذي للبنك التجاري الأستاذ ربيع الحميدي،ومدير التسويق بالبنك التجاري الأستاذ إسكندر الحكيمي.

وفي تصريح صحافي عبرت الفائزة بسيارة فيات 500 تقية المؤيد عن شكرها الجزيل للبنك التجاري اليمني، لمصداقيته وشفافيته العاليتين، ودعت الجميع لاستثمار أموالهم وحفظها في برنامج جواهر التجاري، ليكونوا من سعداء الحظ في جوائز البرنامج المختلفة والقيمة.

فيما حالف الحظ «بشير طه محمد الحميري- فرع شارع تعز»، بالفوز بسيارة وذهبت السيارة الثانية لأميرات البنك التجاري عميلات حواء وفازت بها «ملاك جبران حزام بولاية أبيها- فرع الملكة أروى» للفوز بسيارة فيات 500،وذلك في سحب شهر يوليو.

وفي السحب الثامن عن شهر أغسطس، الذي أجري يوم 9 سبتمبر، في الفرع الرئيسي بصنعاء، فاز بسيارة فيات 500 لفئة الرجال محمد أحمد أحمد عوض موسى، من فرع رداع، فيما كانت السيارة الثانية من نصيب أمة الرحمن أحمد أحمد معياد، من فرع حدة.

وعلى هامش الحفل الكبير الذي نظمه البنك بمناسبة سحب جوائز برنامج جواهر التجاري، والإعلان عن الفائز بشقة الأحلام للنصف الأول من العام الجاري 2021، وتوزيع سيارات فيات 500 عن شهري يونيو ويوليو2021، أقامت قيادة البنك التجاري اليمني مأدبة عشاء احتفاءً بوصول برنامج جواهر التجاري العام الرابع عشر على التوالي منذ انطلاقه.

يُذكر أن البنك التجاري اليمني هو أول بنك تجاري في اليمن، وأنشئ بعد الوحدة اليمنية المباركة بموجب قرار البنك المركزي اليمني رقم (2783) بتاريخ 28/1/1993، وفاز بالجائزة الدولية The Banker من العاصمة البريطانية لندن كأفضل بنك في اليمن لخمسة سنوات متتالية (2008-2009-2010-2011-2012)، ولايزال حتى هذه اللحظة يُشكل رقماً صعباً على صعيد البنوك اليمنية.

ويقدم البنك التجاري اليمني خلال العام 2021 عبر برنامج جواهر التجاري شقتي أحلام, منتصف ونهاية العام , و24 سيارة فيات 500 بواقع سيارتين شهريا, ومبلغ 50.000 ريالاً لاثنين من عملاء البنك التجاري ومشتركة من عميلات حواء، ومبلغ 30.000 ريال لـ5 من الفائزين من الذكور وثلاث من الإناث, وعشرة آلاف ريال لعدد 75 من الذكور والإناث، في كل سحب شهري على مدار العام.

البنك التجاري اليمني
Yemen Commercial Bank

البنك الذي تثق به
The Bank You Trust

المدير العام التنفيذي لبنك الأمل للتمويل الأصغر لـ(المصارف):

يعمل البنك حالياً في إطار خطة طوارئ اتسمت بالتعاطي مع مجريات الأحداث بمرونة عالية

نجح بنك الأمل للتمويل الأصغر في دعم المنشآت الصغيرة والأصغر في اليمن وتحويل كثير من الأسر والشباب العاطلين عن العمل إلى منتجين من خلال استثمار قدراتهم وإمكانياتهم في مشاريع تدر عليهم دخلاً ثابتاً ساهم في التخفيف من البطالة، وكذا دعم الاقتصاد الوطني.. فما هي الاستراتيجية التي يتبعها البنك لتحقيق هذه النجاحات وكيف استطاع التأقلم مع الواقع الاقتصادي الصعب التي تمر بها البلاد؟ وماهي الإنجازات التي حققها البنك خلال الفترة الماضية؟.. هذه الأسئلة وغيرها كانت محور لقائنا مع الخبير المالي والمصرفي الأستاذ محمد اللاعي المدير العام التنفيذي لبنك الأمل للتمويل الأصغر.. فإلى الحصيلة..

حوار: فؤاد القاضي

الأستاذ/ محمد اللاعي

ما يزال بنك الأمل يستحوذ على الحصة السوقية الأكبر في قطاع التمويل الأصغر في اليمن

كيف تعامل البنك مع التحديات الراهنة للحفاظ على مقدراته وتقديم خدماته لعملائه خاصة في ظل الحرب؟

لو تحدثنا عن مرحلة الحرب فهي مرحلة صعبة جداً في مسيرة عمل البنك، إلا أن البنك من خلال كوادره المؤهلة تمكن من اجتيازها بخطط مدروسة.. حيث قام البنك بالعمل في إطار خطة طوارئ اتسمت بالتعاطي مع مجريات الأحداث بمرونة عالية، إذ قام البنك مع بداية الحرب بمراجعة خططه الخاصة بالخدمات المالية بناء على المستجدات التي تمر بها البلاد وتقديم خدماته المالية وفقاً لخطة الطوارئ المعتمدة.. انعكس ذلك بشكل إيجابي على مؤشرات الأداء وبشكل ملحوظ، ووفق التوجه الرئيسي الذي اختاره للتعامل مع الأزمة بهدف الحفاظ على ريادة قطاع التمويل الأصغر في اليمن وتشجيع التنويع والابتكار في تقديم الخدمات المالية بشكل ملائم لطبيعة الأزمة وتغير احتياجات العملاء وتوجهات شركاء التنمية.

ولذلك قام البنك باتباع مجموعة من الإجراءات والتعديلات في سياسة التمويل أهمها:

- الاستمرار في تقديم خدمة التمويل لبعض الأنشطة التي تمس حياة الناس كقطاع المواد الغذائية والأدوية والمستلزمات الطبية وقطاع البناء والطاقة البديلة.
- التركيز على العملاء المجددين الذين لا تزال لديهم أنشطة.
- العمل على تطوير منتجات خاصة بفترة الأزمة وتخدم العملاء مثل منتج الطاقة الشمسية وكذا منتج الإسكان.
- تطوير منتج التمويل الصغير والذي يستهدف أصحاب الأنشطة الصغيرة في القطاعات المستهدفة.
- العمل على تطوير دليل خاص بضمانات الأزمة لتتناسب الضمانات مع الأوضاع التي تمر بها البلد.

مع إجراء كل تلك التعديلات في الإجراءات والسياسات المنظمة لعمل البنك؛ بالطبع تضررت العديد من منتجات وخدمات البنك من حيث عدد العملاء النشطين وقيمة محفظة التمويل.. ولكن تمكن البنك من تحقيق تقدم في الحفاظ على الصدارة والاستحواذ على الحصة السوقية الأكبر في قطاع التمويل الأصغر في اليمن.

التقليل من حدة الفقر

في ظل الظروف الاقتصادية الحرجة التي تمر بها بلادنا ساهم البنك في التخفيف من الفقر من خلال دعم الفقراء، ما هي أهم المشاريع التي قدمها خلال هذه الفترة؟.

ينفذ البنك مع شركائه من المانحين مجموعة من المشاريع الإنسانية والتي تهدف إلى التقليل من حدة الفقر في أوساط المجتمع نتيجة الأزمة الاقتصادية التي يشهدها البلد حالياً، من هذه المشاريع:

التحويلات الاجتماعية أو ما يطلق عليه المساعدات النقدية الطارئة والتي تستهدف في كل دورة ما متوسطه 800 ألف مستفيد من الأسر الفقيرة.

تصميم منتجات مالية

بنك الأمل من البنوك الرائدة في المنطقة العربية في مجال التمويل الأصغر ودعم الفقراء، وقد حصد الكثير من الجوائز في هذا الجانب.. ماهي الاستراتيجيات والسياسات التي ساعدت البنك على الوصول إلى هذا التميز والنجاح؟.

عمل البنك منذ بداياته بجد ومثابرة لتحقيق مبادئ الشمول المالي في اليمن، كما قام بدراسة مختلف فئات المجتمع وتحديد احتياجاتها من الخدمات المالية خصوصاً الفئات الفقيرة والأشد فقراً .. كما قام البنك بدراسة أفضل الممارسات العالمية المعمول بها في مجال التمويل الأصغر.. ومن خلال تلك الدراسة تمكن البنك من تصميم منتجات مالية تلبي احتياجات هذه الفئات، وكذا طرق الوصول إليهم وتمكينهم في المجتمع من خلال مشاريع التمويل الأصغر.

كل هذا العمل أكسب البنك خبرة تراكمية مكنته من تطوير العديد من الخدمات والمنتجات الجديدة في مجال التمويل الأصغر كونه يسعى لإدراج تلك الفئات في الشمول المالي وتوسيع طرق استهدافه ليشمل كافة أفراد المجتمع اليمني.. حيث اتسمت طبيعة المنتجات والخدمات المالية التي يقدمها بالتميز والجدية ملامسة احتياجات المشمولين بالخدمات، فكان لها الأثر الإيجابي في تغيير حياتهم إلى الأفضل.

كما يعمل البنك وفق خطط استراتيجية منذ بداية نشاطه في العام 2009 حتى الوقت الحالي وذلك لتحقيق رؤيته المستقبلية والمتمثلة في توفير خدمات مالية شاملة لكافة اليمنيين.. وبالتالي فبنك الأمل للتمويل الأصغر يضع خططاً استراتيجية مرحلية ترسم له الخطوات الأساسية في كل مرحلة.

هذه السياسات والاستراتيجيات والتأثير الإيجابي الذي أحدثته خدمات البنك في العملاء المستهدفين؛ مكنته من الدخول في منافسة عالمية مع العديد من المؤسسات المالية في كل دول العالم والحصول على جوائز التميز على المستوى العالمي في العديد من المجالات، منها مجال التميز والإبداع والريادة والأفضلية والنمو والابتكار.. فعلى سبيل المثال حصل البنك في العام 2020 على 4 جوائز عالمية وإقليمية.

مرحلة صعبة

تمويل الكثير من المشاريع التي استفاد منها ما يزيد عن 17,2 ألف مستفيد منذ العام 2015 وبمحفظة تقارب 3 مليارات ريال.

فتح عدد 20,333 حساب ادخاري للفئات الفقيرة حتى تتمكن من ادخار جزء من دخلها اليومي واستخدامه في الأزمات.

تم اختياركم ضمن أفضل 100 شخصية في الوطن العربي ساهمت في دعم وإنجاح المشاريع الصغيرة والتخفيف عن الفقر، كيف تنظرون إلى هذا التكريم؟.

فعلاً تم اختياري من قبل الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية ضمن أفضل 100 شخصية في الوطن العربي في مجال المسؤولية الاجتماعية- فئة المهنية لعام 2020م ممن ساهمت بالتأثير الإيجابي في المجتمع.

وقد جاء هذا الاختيار نتيجة العمل لسنوات طويلة في مجال المسؤولية الاجتماعية والتنمية الإنسانية..

وأنا لا أعتبر هذا التكريم لي وحدي، بل هو لي ولفريق العمل الذي تم اختياره من الكوادر الشابة والمؤهلة في مختلف المجالات، والذي عملنا سوياً ليلاً ونهاراً لخدمة أبناء المجتمع من الفئات المستهدفة وتشميلهم مالياً عبر خدمات ومشاريع بنك الأمل للتمويل الأصغر، والذي مثل نجاحاً عالمياً في تقديم الخدمات المالية المستدامة للأسر اليمنية ذات الدخل المحدود والمنخفض وخاصة أصحاب المشاريع الصغيرة التي تدر دخلاً لأسرهم، بالإضافة إلى تقديم الخدمات المصرفية لهم كونهم لم يستطيعوا الحصول عليها من المؤسسات المصرفية التجارية في البلد.

الموضوع ليس مجرد العمل في قطاع التمويل الأصغر أو القطاع المصرفي؛ يجب أن يكون لكل فرد مساهمة في تنمية مجتمعه؛ وبالتأكيد ستكون لتلك المساهمة أثرها في المجتمع وسيذكرها الآخرون. وستجد لها من يذكرها بإنصاف.

الوصول لكافة المستفيدين

يلعب بنك الأمل دور كبيراً في ايصال المساعدات النقدية من المنظمات الدولية إلى مستحقيها، لكن في المناطق النائية يُطلب من المستفيد الحضور إلى المراكز الرئيسية، كيف يمكن التغلب على ذلك؟.

نحن من يصل إلى المستفيدين، حيث سخر البنك كل إمكانياته للوصول إلى كافة المستفيدين المستهدفين في مشاريع المساعدات النقدية.. إذ يتم تنفيذ أعمال الصرف من خلال طرق متعددة هي:

الصرف عبر مراكز الصرف الثابتة: والمتمثلة في فروع البنك ووكلائه والتي تعتبر نقاط الخدمة الدائمة المنتشرة في مراكز المديريات والعزل في أنحاء الجمهورية، حيث وفر البنك 3,328 نقطة صرف، يمكن للمستفيدين من خلالها استلام مستحقاتهم.

الصرف عبر الفرق الميدانية: وهي نقاط الخدمة المؤقتة التي تقوم بتنفيذ عملية الصرف في المديريات والعزل التي لا تتوافر بها مراكز صرف ثابتة أو في التجمعات السكنية البعيدة عن مراكز الصرف الثابتة.. حيث يتوفر لدى البنك 600 فريق ميداني على مستوى الجمهورية يقومون بصرف الحوالات النقدية في مختلف المديريات المستهدفة.

الصرف الإيصالي: تقوم فرق الصرف الميدانية بتقديم خدمة الصرف الإيصالي للحالات الخاصة من المستفيدين من كبار السن والعجزة والمعاقين والمرضى غير القادرين على الوصول إلى مراكز الصرف الثابت أو إلى فرق الصرف الميدانية في مديرياتهم، إذ تقوم فرق الصرف الإيصالي بالوصول إلى سكن المستفيد غير القادر على استلام مستحقاته سواء عبر مراكز الصرف الثابتة أو عبر فرق الصرف الميدانية، إذ يضع البنك تنفيذ هذه الخدمة ضمن مسؤوليته الاجتماعية.. وما يزال البنك يعمل بشكل مستمر لزيادة عدد وكلائه الماليين وغير الماليين.

قدمنا أكثر من 149 ألف تمويل من التأسيس حتى الآن وبمحفظة تزيد عن 17 مليار ريال

أبرز الإنجازات

ما هي أبرز إنجازات البنك خلال الفترة الماضية ومؤشرات الأداء؟.

لدى بنك الأمل للتمويل الأصغر العديد من الإنجازات التي حققها خلال الفترة الماضية أهمها:

- الحصول على العديد من الجوائز العالمية والإقليمية في مجال الابتكار والتميز لمنتجات وخدمات التمويل الأصغر.
- تنوع للمنتجات المالية المقدمة للجمهور في كافة فروعه.
- تنفيذ مشاريع التحويلات الاجتماعية والممولة من المنظمات الدولية العاملة في اليمن، كاستجابة طارئة لأزمة الغذاء في اليمن.
- اختياره كتجربة وحيدة للعرض أمام اللجنة العليا لتسيير بنوك الفقراء.
- اختياره كواحد من أفضل عشر مؤسسات تمويل أصغر في العالم في العمل في ظل الأزمات.
- إطلاق خدمة النقود الإلكترونية «بيس»في العام 2017 كإحدى آليات التشميل المالي للفقراء باعتبار أن استخدام الهواتف المحمولة أصبح في متناول جميع فئات المجتمع.. حيث وصل إلى أكثر من 70 ألف حساب إلكتروني في تطبيق «بيس».
- استطاع حتى الوقت الحالي فتح قرابة 199 ألف حساب ادخار وبمحفظة تزيد عن 15 مليار ريال.
- تقديم أكثر من 149 ألف تمويل منذ تأسيسه حتى الآن وبمحفظة تزيد عن 17 مليار ريال.
- تقديم أكثر من 5 آلاف تمويل في الريف وبمحفظة تزيد عن 2,6 مليار ريال.

تقديم قرابة 70,4 ألف تمويل للشباب وبمحفظة تصل إلى 7 مليارات ريال.

- تمويل أكثر من 74 ألف امرأة وبمحفظة تزيد عن 4 مليارات ريال.

كما تحتوي خططنا للسنوات القادمة العديد من المشاريع التي تهدف لتحقيق أثر كبير في جانب الشمول المالي وبما يساهم بشكل إيجابي في رفع عجلة التنمية الاقتصادية داخل البلد.

تتحدث ليلى المطري مديرة فرع حدة للسيدات- بنك سبأ الإسلامي عن واقع عمل المرأة في القطاع المصرفي والتحديات والنجاحات التي ترافقها في عملها، تفاصيل أكثر حول هذا الموضوع تجدونها في سياق هذا اللقاء:

ليلى المطري – مديرة فرع حدة للسيدات– بنك سبأ الإسلامي لـ(المصارف Al-Masarif):

المرأة أثبتت كفاءتها في القطاع المصرفي ولا تقل كفاءة عن الرجل

كيف تنظرين إلى واقع عمل المرأة في القطاع المصرفي؟.

يعتبر القطاع المصرفي واحداً من أهم القطاعات التي تتواجد فيها المرأة، والتي أثبتت فيه تميزاً وفاعلية وقدرة على الأداء وخدمة المجتمع، سيما أن هذا القطاع قد ضم كوادر نسائية مؤهلة ومدربة وانعكس ذلك على إسهام المرأة بدور ملموس من خلال تشجيع سيدات المال والأعمال ببرامج دعم مباشرة وغير مباشرة ساعدت في خدمة قطاع سيدات الأعمال خاصة والاقتصاد الوطني عامة .

هل العاملات في القطاع المصرفي مؤهلات للعمل في مختلف الأعمال المصرفية؟ أم أن هناك تخصصات محددة لعملهن؟.

المرأة العاملة بشكل عام تتميز بالذكاء و سرعة التحصيل في الجانب العلمي، ولا تقل أهمية عن أخيها الرجل في الجانب العملي بل تقف معه على قدم المساواة وقد تفوقه في أحيان كثيرة، فمن الطبيعي جداً أن تدلف إلى الجانب العملي مسلحة بثقتها بنفسها وتحصيلها العلمي الذي من خلاله تستطيع بكل اقتدار القيام بأية مهمة سواء كانت تنفيذية أو إدارية، وهناك نماذج عديدة من النساء اللواتي تسلمن مناصب قيادية في القطاع المصرفي اليمني وأثبتن قدرة وجدارة في عملهن، ومع ذلك تحتاج المرأة العاملة في القطاع المصرفي كما شقيقها الرجل إلى مزيد من التأهيل والتدريب والدعم سواء بالدورات التدريبية المحلية والخارجية أو المؤتمرات أو ورش العمل حتى تستطيع مواكبة التطورات في هذا القطاع الهام.

لماذا تغيب المرأة عن المراكز القيادية في البنوك؟.

تغيُّب المرأة في المراكز القيادية العليا في البنوك كما هو في بقية القطاعات الأخرى يعود إلى العادات الاجتماعية والتقاليد المتوارثة عموماً التي ترى أن المرأة لا يحق لها تجاوز

ليلى المطري

حدود معينة بحجة أن طبيعة تلك الأعمال صعبة وتحتاج إلى نوع من القوة، وأن المرأة أرق وأضعف من أن تكون في تلك المناصب القيادية، وما تزال هذه النظرة المتحيزة سائدةً في معظم القطاعات وليس القطاع المصرفي فقط خاصةً في بلادنا.. الأمر الذي جعل المرأة بعيدة نوعاً ما عن تلك المناصب في بعض المؤسسات المصرفية؛ رغم أن المرأة أثبتت أنها تستطيع امتلاك الخبرة والكفاءة اللازمة لاتخاذ قرارات قيادية في أي مجال من المجالات.

ما مدى اهتمام قيادة البنك بالقطاع النسوي؟.

بنك سبأ يولي اهتماماً كبيراً منذ وقت مبكر لقطاع سيدات الأعمال، وقد تبنى البنك استراتيجيات خاصة بهذا القطاع تضمنت برامج خاصة للقطاع النسائي تشمل تقديم منتجات وخدمات تتناسب مع احتياجات وخصوصية العمل فيه، ويعمل على تطويرها باستمرار، كما يوفر البنك الإمكانيات ويخصص الموارد اللازمة لنجاح هذا القطاع، حيث تم فتح أقسام خاصة بسيدات الأعمال في جميع فروعنا المنتشرة في أنحاء الجمهورية بكادر نسائي متخصص يعمل على تنفيذ هذه الاستراتيجيات وخدمة مشاريع سيدات الأعمال، وتم البدء بتحويل هذه الأقسام إلى فروع مستقلة بقيادة نسائية مما أعطى المرأة فرصة لتبوء مناصب قيادية في البنك، كما يتبنى البنك ملتقى سنوياً لسيدات الأعمال لمناقشة سبل التنمية المستدامة لمشروعات سيدات الأعمال بالتعاون مع شركائنا المانحين الدوليين، ونشير بهذا الخصوص إلى قيام البنك بتسليم المنح المالية لعدد (126) من سيدات الأعمال وبمبلغ إجمالي (1،107،941 $) ضمن برامج مشروع المرأة الشجاعة (مشروع بريف) المقدم من المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ICD وفقاً لاتفاقية الشراكة الموقعة مع بنكنا، وننتهز هذه الفرصة لنشيد بجدارة وتفوق المرأة اليمنية في إدارة مشاريعها على الرغم من الظروف العصيبة التي يمر بها بلدنا الحبيب.

هل هناك اهتمام من قبل البنك بالتأهيل والتدريب؟.

نعم هناك دورات تدريبية تقام بشكل دوري في المعهد المصرفي وكذلك إقامة العديد من ورش العمل حيث تسعى إلى تأهيل الكادر، وكذلك العميلات في نفس الوقت.. إلا أننا نطمح أن يكون هناك تأهيل أوسع خصوصاً على المستوى الخارجي للاستفادة من التجارب التي وصل إليها الآخرون في هذا المجال.

ماهي الصعوبات التي تواجه المرأة العاملة في بلادنا في نظرك؟.

اعتقد أننا تجاوزنا العديد من الصعوبات في الفترة الأخيرة التي كان أهمها نظرة المجتمع للمرأة التي تحصرها فقط في مزاولة بعض المهن، ومع ذلك مازلنا نعاني من هذه النظرة التي لازالت راسخة لدى البعض والتي يقول بأن المرأة لا يحق لها تولي أي مناصب قيادية والتي يعززها التعامل مع طبقات غير مثقفة غالباً ما تنظر للمرأة على أنها اقل شأناً من الرجل.

هل هناك تبادل للخبرات والمعلومات مع قطاع المرأة في البنوك والمؤسسات الأخرى؟.

نعم هنا تبادل خبرات ومعلومات مستمر خصوصاً وأن البنك يقدم خدماته في جميع المجالات والقطاعات تقريباً ولكل المؤسسات سواءً كانت خدمية أو تعليمية أو تجارية أو طبية أو غيرها.

ما هي رسالتك للكوادر النسائية في القطاع المصرفي؟.

رسالتي للكوادر النسائية في القطاع المصرفي المثابرة على التدريب والتأهيل بما يسهم في رفع مستوى إنتاجهن وتجاوز الأداء المتوقع منهن وتقديم المبادرات بشكل مستمر، وكذلك تعزيز الثقة بالنفس والإيمان بأننا كسيدات قادرات قادرة على تبوء أي مراكز قيادية مثلها مثل الرجال.

معهد الدراسات المصرفية يوقع مذكرة تفاهم للتعاون في مجالات التدريب والتأهيل مع كلية العلوم الإدارية في جامعة إب

وقع معهد الدراسات المصرفية مع كلية العلوم الإدارية في جامعة إب مذكرة تفاهم للتعاون في مجالات التدريب والتأهيل وتبادل المعلومات والخبرات وإعداد البحوث والدراسات وإقامة ورش العمل والندوات والمؤتمرات في الجوانب المالية والمصرفية، وذلك يوم الاثنين الموافق: 20/ 2021/9م، وتأتي مذكرة التفاهم في إطار أهداف المعهد لنشر الثقافة المالية، وفي ضوء المسئولية المجتمعية للمعهد.

وقع الاتفاقية من جانب المعهد الأستاذ عبدالغني محمد السماوي - مدير عام المعهد، ومن جانب الجامعة د. لطف راجح الجحيفي، عميد كلية العلوم الإدارية.

حضر التوقيع د. طارق احمد المنصوب – رئيس جامعة اب والأستاذ عبدالملك محمد السقاف – أمين عام الجامعة.

وبموجب هذه الاتفاقية فإن المعهد وبالتعاون مع كلية العلوم الإدارية سيقوم بتنفيذ برنامج تدريبي مكثف للطلاب الخريجين المتميزين من أقسام الكلية المختلفة في أساسيات العمل المصرفي سيتلقى المستهدفون خلاله العديد من المعارف العملية والنظرية في الأعمال المصرفية والتمويل الأصغر والصيرفة الإسلامية ومكافحة غسل الأموال بغرض تأهيلهم لسوق العمل المصرفي، بالإضافة الى التنسيق مع البنوك لعقد تدريب عملي للمتدربين في مقر البنوك.

دراسة للباحث محمد يحيى محمد النصيري..

جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية تسهم في إرضاء العملاء

تقول دراسة حديثة إن جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية لها علاقة قوية وتأثير على مدى رضا العملاء.

حيث أصبحت جودة الخدمات المصرفية بشكل عام والإلكترونية بشكل خاص تمثل نقلة نوعية جعلت البنوك اليمنية تسعي لامتلاكها، وأسلوباً لتنوع الخيارات أمام العملاء، ووسيلة لتحقيق رضا العملاء.

هذه الدراسة التي قدمها الباحث محمد يحيى محمد النصيري نال من خلالها على درجة الماجستير بامتياز في إدارة الأعمال، من جامعة صنعاء عن رسالته الموسومه ب"أثر جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية على رضا العملاء- دراسة حالة على عينة من عملاء بنك سبأ الإسلامي".

وهدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية بأبعادها المتمثلة في (سهولة الاستخدام، الملموسية، التعاطف، سرعة الاستجابة، الاعتمادية، السرية، الأمان) في تحقيق رضا العملاء، وتكون مجتمع الدراسة الحالية من جميع عملاء بنك سبأ الأسلامي(SABA ISLAMIC BANK) الذين يستخدمون الخدمات المصرفية الإلكترونية في أمانة العاصمة بصنعاء وموزعين على ستة فروع ومكتبين .

وقام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة ,واستخدم الباحث استمارة استبيان مكونة من (61) فقرة لجمع البيانات الأولية بغرض تحقيق أهداف الدراسة, وتم توزيعها على عدد(278) مفردة كعينة عشوائية, وبناء على ذلك تم جمع البيانات ,وتحليلها واختبار الفرضيات, باستخدام برنامج الحزم الإحصائية(SPSS).

توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها:

أن مستوى جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية بشكل عام في بنك سبأ الإسلامي وفروعه في مدينة صنعاء من وجهة نظر عينة الدراسة كان عالياً، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لأبعاد جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية بشكل عام بين (3.73-4.28) بمتوسط كلي مقداره (3.47) وبنسبة 69%.

كما أظهرت نتائج الدراسة أن البعد الأكثر تأثيراً على رضا العملاء في بنك سبأ الإسلامي بشكل عام وفروعه في مدينة صنعاء من خلال اختبار الفرضيات في الدراسة كان بعد الاعتمادية، فعند زيادة مستوى الاعتمادية بنسبة 100% يزيد رضا العملاء بنسبة 34.3% كأكبر نسبة تأثير من أبعاد جودة الخدمات لمصرفية الإلكترونية بشكل عام.

كماأظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لجودة الخدمات المصرفية الإلكترونية المتمثلة ب(الملموسية ,الاعتمادية , السرية) على رضا العملاء عند مستوى دلالة a≤0.05

وخلصت الدراسة الى مجموعه من التوصيات أهمها:

1) يتوجب على البنك ضرورة المحافظة على المستويات المرتفعة للأبعاد الآتية (سهولة الاستخدام، التعاطف، الأمان، السرية) ومراقبتها من حين إلى آخر.

2) العمل على مواكبة التطورات التكنولوجية المصرفية بما يتناسب مع البيئة الحالية بحيث تشبع حاجات العملاء ورغباتهم من خلال تطوير قنوات موجودة أصلاً أو إضافة قنوات إلكترونية جديدة للمحافظة على العملاء الحاليين واستقطاب عملاء جدد .

3) ضرورة أن تتبنى إدارة البنك جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية كاستراتيجية للمنافسة والتمييز، وأن يكون تطوير جودة الخدمات التي يقدمها البنك وتحسينها من أولوياتها لاسيما ما يتعلق بأبعاد: الاعتمادية والسرية والملموسية.

4) حث الموظفين على التعرف على جميع التفاصيل المتعلقة بالخدمات المصرفية الإلكترونية وآلية العمل حتى يكونوا قادرين على مساعدة العملاء في حل مشاكلهم وفي الإجابة عن جميع أسئلتهم واستفساراتهم.

باقـة واسعـة

"من الحلـول والمنتجات المصرفيـة التي تتوافـق
مع روح الشريعـة الإسلاميـة"

تقدم بطلبك الآن
تمويل الأفراد

التمويل المتعدد
تمويل شركات

المشاريع الصغيرة والمتوسطة
برامج تمويل المشاريع

رواد التطوير العقاري
التطوير والتمويل العقاري

فتح الحسابات البنكية
الحسابات البنكية المختلفة

الإستثمار الأمن
المحافظ الإستثمارية

خدمات بنكية متكاملة
في أي وقت وأي مكان
سبأ أونلاين (الأنترنت البنكي)

الدفع الالكتروني
سداد فواتير وخدمات اخرى
سبأ موبايلي

لرجال المال والأعمال
البطاقات الائتمانية الدائنة

لحياة أسهل
بطاقات الصراف الآلي

الشراء عبر النت
بطاقات الويب سيرفر

إلى أي مكان في العالم
الإعتمادات والضمانات

الانتر برنش
الحوالات الداخلية

لتحويل ارباح ادسنس واليوتيوب
والمواقع والمدونات وغيرها
حوالآت خارجية (السويفت)

تحويل أموال
حوالآت خارجية

وينت وعد للأمة
حوالآت سريعة

لحفظ مدخراتكم
صنادية الحفظ الآمن

إستبدال وبيع وشراء العملات الأمن
بيع وشراء العملات

الخصوصية والتميز
خدمة سيدات الأعمال

حلول خاصة
خدمة كبار العملاء

بنك سبأ الإسلامي
SABA ISLAMIC BANK
ثقـة وأمـان

www.sababank.com

حوكمة البنوك
الطريق الآمن نحو المستقبل

يشكل القطـاع المـصرفي عصـب الحيـاة الاقتصاديـة لأى بلـد بحكـم التمويـلات التـي يتلقاهـا القطـاع الخـاص وقطـاع الاسـتثمار عـبر هـذه المصـارف.. وكـما هـو معـروف فـإن البنـوك هـي مـن تقـود عمليـة التنمية مـن خـلال الاسـتثمارات و جـذب رؤوس الأمـوال إلى الداخـل بالإضافـة لتمويـل جميـع الأنشـطة الداخليـة والخارجيـة للبلـد.

ومـن هـذا المنطلـق كان لابـد مـن اتخـاذ إجـراءات قويـة لسـلامة القطـاع المـصرفي مـن الانهيـار خاصـة بعـد أن شـهدت كثـير مـن دول العـالم انهيـارات ماليـة ومصرفيـة خـلال الأعـوام السـابقة.

ويرجـح كثـير مـن خـبراء الاقتصـاد والمـال أن هـذه الانهيـارات ظهـرت مـع التطـور التكنولوجـي الـذي شـهده العـالم مطلـع الألفيـة الـذي تزايـدت معـه المخاطـر التـي لم تسـتطع البنـوك إدارتهـا بصـورة جيـدة بالإضافـة إلى العديـد مـن العوامـل الأخـرى ومنهـا سـوء االإدارة وعـدم الشـفافية والرقابـة الحقيقيـة.. كل هـذه المتغـيرات دفعـت بالمختصـين إلى ابتـكار عـدد مـن الطـرق لتجنيـب المؤسسـات الماليـة والمصرفيـة خطـر الانهيـار والسـقوط و الإفـلاس لذلـك كانـت الحوكمـة في القطـاع المـصرفي والـشركات هـي الطريقـة المثـلى لمواجهـة هـذه المخاطـر مـن خـلال تبنـى عـدد مـن المبـادئ التـي يلـزم المصـارف والـشركات تبنيهـا لتـلافى أيـة إشـكاليات متوقعـة سـواء عـلى المـدى القريـب أو البعيـد .. في هـذا الملـف يناقـش عـدد مـن الخـبراء الماليـين والمصرفيـين المبـادئ الهامـة لحوكمـة القطـاع المـصرفي في اليمـن وتجربـة بعـض البنـوك في هـذا المجـال ومـا تـم إنجـازه في إطـار إدارة المخاطـر و المسـاءلة والرقابـة في إطـار البنـوك كـما تطـرق الخـبراء مـن خـلال هـذا الملـف إلى دور الحوكمـة في تطويـر النظـام المـصرفي وانعـكاس كل ذلـك عـلى التنميـة الاقتصاديـة في البلـد.

مساهمة التدقيق الداخلي في تطبيق الحوكمة في المصارف

برزت الحوكمة المصرفية كتحول مهم في القطاع المصرفي ويتم تطبيقها في المصارف والبنوك بشكل عام؛ لتنظيم جميع العمليات التي تتم بداخل المصارف، وكذلك يتم استخدام الطرق الفعالة والأساليب الرشيدة المتعلقة بالتطبيق الفعال لتنظيم وتسيير أمور البنك وعدم الوقوع في الأخطاء، كذلك تُستخدم الحوكمة المصرفية للرقابة على أداء المصارف والبنوك بشكل عام والتأكد من ضمان خط سير العمليات المصرفية بالشكل الصحيح، وعادةً ما تتكون من مجموعة من الأفراد من رؤساء الإدارة والمساهمين العامين وحملة الأسهم.

وفي هذا الصدد سنتناول مساهمة التدقيق الداخلي في تطبيق الحوكمة في المصارف، ولقد توسعت وظيفة التدقيق الداخلي، وأصبحت تشمل مهام تقييم الفعالية والاداء اضافة الى مهام التدقيق المالي المتعارف عليها، وأصدرت البنوك المركزية في معظم دول العالم كتيب إرشادات ونشرات لأعضاء مجالس الإدارة في البنوك ودليل الحاكمية المؤسسية اضافة الى إرشادات لجنة بازل حول تعزيز الحاكمية المؤسسية في المؤسسات المصرفية، بهدف توفير معايير لأفضل الممارسات الدولية في هذا المجال، بحيث يمكن أن يتم فيه اتفاق ومنع التعارض بين مصالح الإدارة والاطراف الاخرى كالملاك والدائنين والمستثمرين والعاملين ، فاقترحت الحاكمية المؤسسية كحل للتعارض، وهذا أدى إلى تعزيز مكانة التدقيق الداخلي كأحد مرتكزات الإدارة ودوره في ان يقوم بمهام تضمن تحقيق هذا التوافق المطلوب بين هؤلاء الاطراف والقيام بأعمال التحقق والرقابة لضمان التحكم المؤسسي وتشجيع الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية.

التدقيق الداخلي

على اعتبار التدقيق الداخليّ من متطلبات عمليّة الحوكمة، إذ أشارت نتائج بحث أجري في /15/ دولة أوروبيّة عن علاقة التدقيق الداخليّ بالحوكمة أنّ التدقيق الداخليّ يعتبر عنصراً هاماً وتكميلياً لأيّ نظام للحوكمة في منشآت الأعمال وأنّهم يرون أنّ هذا يمثّل فرصةً ذهبيّةً ليثبت التدقيق الداخليّ لمجلس الإدارة ماذا يمكنه عمله والقيمة التي يمكن أن يضيفها على البنك.

تُعتبر الحوكمة من المفاهيم التي يتميز تطبيقها بالشمولية بحيث يمتد الى كافة وحدات البنك الأمر الذي يعني ارتباطها بعلاقة مع وحدات البنك بدرجات مختلفة وحسب خصوصية العلاقة ونظراً لتميز وظيفة التدقيق الداخليّ بالشمولية وتغطيتها لكافة انشطة المنشآت، مما عزز الحاجة لدراسة مساهمة التدقيق الداخلي ودوره في الحوكمة في المصارف اليمنية وخصوصا أن هناك مصارف قطاع خاص إضافةً إلى المصارف العامة (الحكومية).

نظراً لإزدياد الاهتمام بالحوكمة وبدور التدقيق الداخليّ فيها بعد حدوث العديد من الأزمات الاقتصاديّة وحالات الفشل والتعثّر للمنشآت التي حدثت في السنوات الأخيرة، ممّا أدّى إلى فقدان الثقة في التقارير الماليّة بين المستثمرين والدائنين من ناحية، أمّا من ناحية أخرى فقد أعاد ذلك مفهوم حوكمة الشركات على رأس أولويّات كل من مجالس الإدارة، والإدارة التنفيذيّة، والمدققين الداخليّين والخارجيّين وأصحاب المصالح.

أكرم الجرموزي*

وظيفة التدقيق الداخلي

إبراز اهمية وظيفة التدقيق الداخلي في ظل الحوكمة في تعزيزمنهج المساءلة في البنوك اليمنة من خلال التحقّق من الحفاظ على القيم ومراقبة عمليّة إنجاز الأهداف.

ان الكشف عن دور التدقيق الداخلي في تطبيق الحوكمة سيؤدي الى العمل على تطوير المهام والانشطة التي تنفذها وحدات التدقيق الداخلي لتشمل جوانب اكثر من الانشطة التقليدية وبما يحسن من فاعلية ادائها.

أ- إنّ وظيفة التدقيق الداخليّ هي الأكثر تأهيلاً للمساعدة في دعم حوكمة الشركات، بالإضافة إلى تدعيم عمليّات الرقابة الأساسيّة، وتقييم الفاعلية التشغيليّة الخاصّة بالاستراتيجيّات والمبادرات الإداريّة.

تختلف أدوات الرقابة داخل البنك اليوم عمّا كان عليه الحال في المنظمّات التقليديّة في القرن العشرين وأصبح التدقيق الداخليّ من الوظائف الهامّة المساندة للإدارة وللجنة التدقيق ولمجلس الإدارة والمدققين الخارجيّين وكذلك لأصحاب المصالح في البنك.

يرى معهد المدققين الداخليّين IIA أنّ الحوكمة الجيّدة تتوقّف على المعلومات المتولّدة عن الأطراف الأربعة التي تشكّل نظام الحوكمة وهي:

(مجلس الإدارة – الإدارة التنفيذيّة- المدققون الداخليّون- المدققون الخارجيّون).

وأنّ هذه العناصر الأربعة تشكّل الفهم الداخليّ لأنشطة البنك مع التقييم الخارجيّ المستقل، ومن ثم فإنّ إدارة التدقيق الداخليّ من الأطراف الرئيسيّة المعنيّة بتطبيق مفهوم الحوكمة، كما أكّدت مبادئ وقواعد حوكمة الشركات على ضرورة تطوير وظيفة التدقيق الداخليّ، وتفعيل دوره في إطار آليّات الحوكمة، مع التركيز على علاقته بلجنة التدقيق والمدقق الخارجي.

وقد دعا الاتّحاد الأوروبي لمعهد المدققين الداخليّين عام /1999/ إلى المشاركة في المناقشات حول دور التدقيق الداخليّ في آليّات حوكمة الشركات، وقرّر بأن يضع في مسار عمله العلاقة بين التدقيق الداخليّ وحوكمة الشركات.

من أجل فهم دور التدقيق الداخليّ في حوكمة الشركات لابدّ لنا من البحث في نقطتين أساسيتين، وهما:

المتطلّبات الأساسيّة من التدقيق الداخليّ في عمليّة الحوكمة.

العلاقة بين التدقيق الداخليّ وباقي أطراف الحوكمة.

المتطلّبات الأساسيّة من التدقيق الداخليّ في عمليّة الحوكمة

أكّدت معايير التدقيق الداخليّ الصادرة عن معهد المدققين الداخليّين على ضرورة أن يسهم نشاط التدقيق الداخليّ في تحسين إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة حيث يشير المعيار /2130/ إلى أنّه ينبغي أن يسهم نشاط التدقيق الداخليّ في عمليّات الحوكمة بواسطة تقييم وتحسين عمليّة الحوكمة من خلال الآتي:

أ. التحقّق من وضع القيم والأهداف وتوصيلها.

ب. مراقبة عمليّة إنجاز الأهداف.

ت. التحقّق من المساءلة.
ث. التحقّق من الحفاظ على القيم في البنك.

وتعتبر بيئة النشاط الحاليّة وظيفة التدقيق الداخليّ وظيفة مساعدة للإدارة التنفيذيّة ولجنة التدقيق والإدارة العليا والمدقق الخارجيّ وأصحاب المصالح الآخرين إذا تمّ تجهيزها (بالموارد والأفراد) فإنّها ستقوم بدور هام ورئيسي في تعزيز وتفعيل الحوكمة، وبالرغم من أنّ مجلس الإدارة هو المسؤول عن عمليّة الحوكمة بالبنك إلّا أنّه يعتمد على أطراف أخرى كالإدارة التنفيذيّة والمدراء والمدققين للمساعدة في القيام بمسؤوليّاته في الحوكمة، ومن ثم تعتبر التدقيق الداخليّ أحد الأطراف التي تساعد الإدارة العليا في عمليّة الحوكمة فهي مصدر هام للأطراف الأخرى المشتركة في عمليّة الحوكمة (وهي لجنة التدقيق- الإدارة العليا- المدقق الخارجيّ) في متابعة وتعزيز عمليّة الحوكمة بالبنك.

يرى معهد المراجعين الداخليّين IIA بأنّ المتطلّبات الأساسيّة من وظيفة المراجعة الداخليّة في عمليّة الحوكمة تتمثّل في:

1) متطلّبات للإدارة العليا: كخدمات تأكيد بشأن نظم الرقابة وخدمات استشاريّة بشأن التعامل مع المخاطر، وتتمثل متطلّبات الإدارة من التدقيق الداخليّ في:
- تقييم مستقلّ لنظام الرقابة الداخليّة.
- المساعدة في إعداد التقارير عن الرقابة الداخليّة.
- تقييم كفاءة العمليّات.
- تحليل المخاطر.
- تأكيدات متعلّقة بالمخاطر.
- إجراء التقييم الذاتيّ لكلٍّ من نظم الرقابة والمخاطر.

2) متطلّبات للجنة التدقيق: كخدمات تأكيد بشأن نظم الرقابة والمخاطر، وتتمثل متطلّبات لجنة التدقيق من التدقيق الداخليّ في:

- تأكيدات فيما يتعلّق بنظام الرقابة الداخليّة، بما في ذلك تقييم مستقل لذلك النظام بالبنك ككل.
- تقييم مستقلّ عن الممارسات والعمليّات المحاسبيّة الموجودة بالتقارير الماليّة.
- تحليل المخاطر بالتركيز على التقارير الماليّة والرقابة المحاسبيّة الداخليّة.
- القيام ببعض عمليّات الفحص الخاص.

3) متطلّبات للإدارة التنفيذيّة: كخدمات استشاريّة بشأن التعامل مع المخاطر.

كما أنّه للتدقيق الداخليّ دورٌ هامٌ في تقييم مدى التزام الإدارة التنفيذيّة بمبادئ الحوكمة وذلك من خلال إعطاء الثقة للمعلومات التي يحصل عليها مجلس الإدارة ولجنة التدقيق عن الحوكمة، فعلى المدقق الداخليّ التركيز على تنفيذ هذه المبادئ أو المواثيق وليس على الاعتراف بالالتزام بها، ومن ثم على المدققين الداخليّين توسيع أفقهم والاطّلاع المستمرّ على التغيّرات المتسارعة في القوانين والتشريعات والإرشادات وفهم ليس ماذا تعني الكلمة، ولكن كيف يتمّ تطبيقها.

العلاقة بين التدقيق الداخليّ وباقي أطراف الحوكمة: يدعم كل طرف من أطراف حوكمة الشركات الأربع (المدققين الداخليّين – المدققين الخارجيّين – لجنة التدقيق – مجلس الإدارة) غيره من الأطراف في علاقة تكامليّة متبادلة، فتلزم معايير التدقيق الدوليّة المدققين الخارجيّين بضرورة الاتّصال بأطراف الحوكمة للعميل موضوع التدقيق، وذلك في الأمور التي تستدعي انتباههم عند أداء مهام التدقيق.

ويجب على مجلس الإدارة إدراك أهميّة عمليّة التدقيق والعمل على نشر الوعي بهذه الأهميّة لدى كافة العاملين في البنك، واتخاذ الإجراءات اللازمة لدعم استقلاليّة ومكانة المدققين.

العلاقة بين التدقيق الداخليّ ومجلس الإدارة

أصبحت الإدارة تعتمد على التدقيق الداخليّ في تحسين عمليّة الحوكمة أكثر من أيّ وقت مضى، وذلك لما للمدققين الداخليّين من دور محوريّ في التحقق، الاستشارة، وإدارة المخاطر.

وقد أشارت المعايير الدولية للممارسة المهنيّة للتدقيق الداخليّ إلى أنّه يمكن للمدققين الداخليّين تقديم العون للإدارة ومجلس الإدارة في الوفاء بمسؤولياتهم في حوكمة الشركات، وذلك على النحو الآتي:

- مساعدة مجلس الإدارة في التقييم الذاتي للحوكمة.
- تقديم أفكار أفضل لتنفيذ إجراءات الرقابة الداخليّة وعمليّة إدارة المخاطر للجنة التدقيق.

البحث عن فرص أفضل لتحقيق الالتزام بغرض تخفيض التكلفة على المدى الطويل.

- فحص قواعد وآداب السلوك الأخلاقي بالبنك للتحقّق من مدى كفايتها لتحقيق الهدف منها ومن أنّها بُلّغت للعاملين.
- تنفيذ التدقيق السنويّ بالعناية اللازمة وإعداد تقرير بالنتائج يُرفع إلى لجنة التدقيق.
- مراعاة الإفصاح والشفافيّة عند إعداد وتنفيذ خطّة التدقيق السنويّة.

لجان الحوكمة ودورها في تفعيل نظام الرقابة الداخلية للبنك

على مجلس الإدارة، وبهدف تفعيل دليل الحوكمة، أن يقوم وبأسرع وقت ممكن بتشكيل لجان منبثقة عنه بأهداف محددة وبحيث يتم تفويضها بصلاحيات ومسؤوليات من قبله ولمدة محددة من الوقت، وذلك وفق ميثاق دليل إجراءات الحوكمة ، وبحيث تقوم هذه اللجان برفع تقارير دورية إلى المجلس ككل. علماً بأن وجود هذه اللجان لا يعفي المجلس من تحمل المسؤولية المباشرة لجميع الأمور المتعلقة بالبنك.

يعتمد مبدأ الشفافية عند تعيين أعضاء لجان المجلس. ويتم الإفصاح عن أسماء الأعضاء في هذه اللجان وملخص عن مهامها ومسؤولياتها ضمن التقرير السنوي للمؤسسة.

- **لجنة التدقيق، والتي تهدف إلى:**
  - مراجعة التقارير المالية والشرعية ونظم الضبط والرقابة، ونطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الداخلي، والتدقيق الخارجي.
  - مراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية.
  - تعقد اللجنة أربع اجتماعات (مرة كل ثلاثة أشهر) على الأقل في السنة، وتدون محاضر هذه الاجتماعات بشكل أصولي.

- **لجنة الحوكمة وتهدف إلى:**
  - وضع إطار ودليل الحوكمة ومراقبة تنفيذه وتعديله عند الضرورة.
  - الإشراف على إعداد وتطبيق دليل الحوكمة ومراجعته وتحديثه عند الضرورة.
  - التنسيق مع لجنة التدقيق للتأكد من الالتزام بالدليل.
  - التركيز على حماية مصالح أصحاب المصالح التي تنص عليها العقود الموقعة معهم.
  - تزويد مجلس الإدارة، سنوياً على الأقل، بالتقارير والتوصيات بناء على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال عمل اللجنة.

- **لجنة الترشيح والمكافآت، وتهدف إلى:**
  - مراقبة وضمان شفافية تعيين وتجديد واستبدال أعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي.
  - تقييم فعالية مجلس الإدارة ككل وفعالية كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بشكل مستقل، وتقييم أداء المديرين التنفيذيين.
  - ضمان شفافية سياسات رواتب ومكافآت وتعويضات أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وضمان انسجام هذه السياسات مع أهداف المؤسسة.

- **لجنة المخاطر، وتهدف إلى:**
  - وضع سياسة المخاطر بما ينسجم مع قدرة المؤسسة ومدى قبوله لتحمل المخاطر، ومراجعة أداء الإدارة العليا في إدارة المخاطر.

لتفعيل دليل اجراءات الحوكمة لا يتم إلا بالربط بين وظيفة التدقيق بالمخاطر.

* مدير الدراسات والبحوث عضو مجلس إدارة (جمعية البنوك اليمنية)

تقترن الحوكمة بالشفافية وتحديد الصلاحيات وعدم تضاربها ووضع قواعد إدارية ناظمة تساهم في تعزيز كفاءة البنوك والمصارف وتجنبها الكثير من المخاطر الائتمانية، فللحوكمة دور بارز في رفع معدل ثقة المودعين والمساهمين في القطاع المصرفي في أي بلد، ولا يقتصر دورة على الفصل بين الملكية والإدارة وحسب بل يتيح هامش رقابي واسع للإدارة والمساهمين ويعزز من المسائلة، وينعكس ذلك إيجاباً على أداء البنوك والمصارف، ويعزز من ثقتها ومكانتها ودورها في السوق بما يفتح أفاقاً رحبة أمامها لجذب المزيد من الودائع والمدخرات التي تتيح للبنوك رفع خدماتها وتوسيع أنشطتها وتقديم المزيد من التسهيلات ورفع نشاطها الاستثماري.

حوكمة القطاع المصرفي ضرورة لمواجهة المخاطر

من خلال تقارير الإفصاح التي تعد من أهم مبادئ الحوكمة تتمكن مجالس الإدارة من تحديد نقاط القوة والحفاظ عليها وتحديد نقاط الضعف والتغلب عليها، وكذلك تتيح تقارير الأداء معرفة الفرص المتاحة التي يمكن توظيفها بشكل أمثل بما يعزز أداء ومكاسب البنك ويقلل المخاطر، وهنا ينبغي أن نشير إلى أن الحوكمة قد تتحول إلى إشكالية في القطاع المصرفي في حال عدم وجود قناعة في تطبيق مبادئها أو تطبيقها دون إدراك لمخاطر تسرب تقارير الأداء إلى الإعلام قبل أن يتم مواجهتها داخلياً وتحويلها من تهديدات إلى فرص لرفع مستوي الأداء والحفاظ على مكانة وثقة البنك في القطاع المصرفي، وهذه المشاكل واردة تحديداً في حال وجود بيئة سياسية وأمنية واقتصادية غير ملائمة تتصادم مع اهداف وتطلعات البنوك والمصارف، أو وجود خصوم يعملون على استغلال مواقع الضعف وتحويلها إلى فرص لهم لضرب ثقة المودعين بالبنك "س" أو "ص".

يتفق الكثير من الباحثين على أهمية الحوكمة ومدى مساهمتها في رفع مستوى الأداء وتخفيض درجة المخاطرة المتعلقة بالفساد الإداري والمالي على مستوى الشركات، ولكن تجمع العديد من الدراسات التي أجريت في هذا الجانب على أن القطاع المصرفي له خصوصية وحوكمة تعد أكثر تعقيداً من القطاعات الأخرى، باعتبار أن المصارف تحتوي على مجموعة من العناصر لا توجد في القطاعات الأخرى مثل التأمين على الودائع، وإدارة المخاطر النظامية والنوعية وتقدير رأس المال المخصص للمقترضين ونظام الرقابة الداخلية، كما أن مصادر الأموال في المصرف تكون أغلبها على شكل ودائع يشترط أن تكون متوفرة عند الطلب من طرف المودعين، في حين أن أصول المصرف تكون في أغلبها قروض متوسطة وطويلة الأجل، وبالتالي تكون المراقبة أكثر تشدداً على مستوى البنوك والمصارف مقارنة بالشركات الأخرى، صحيح أن الحوكمة تسهم بشكل فاعل في رفع مستوى الرقابة

رشيد الحداد

الداخلية، وترفع مستوى القدرات التشغيلية للمصارف والبنوك وتخفض التكاليف والنفقات التشغيلية أيضاً، ولكن خفض النفقات التشغيلية قد يكون شأناً داخلياً على الأرجح.

ولذلك هناك هدفان أساسيان من حوكمة القطاع المصرفي، يتمثل الأول في تعزيز أداء المصارف والبنوك بما يساهم في ارتفاع قدراتها التنافسية في السوق ويضاعف دورها المصرفي والخدمي، والهدف الأخر يتمثل في الحد من المخاطر من خلال تفعيل دور مجلس الإدارة وتشكيل لجان المخاطرة والمراجعة لاتخاذ القرارات المناسبة في تحديد مستوى المخاطر و نوعيتها و هل هي مخاطر ائتمان أم مخاطر سوق، أو مخاطر استثنائية تتعلق بالمتغيرات السياسية والاقتصادية والأمنية في البلد، ولذلك فأن تطبيق أي من معايير الحوكمة الدولية دون مراعاة الخصوصية المحلية للسوق الذي تعمل في إطاره المصارف والبنوك ونوعية وقوة اقتصاد الدولة، وكذلك مستوى الوعي المصرفي في أوساط المجتمع وكذلك الفرص والتهديدات التي يمكن توظيفها أو تجنبها، سيصبح معه تطبيق الحوكمة مجرد تقليد أعمى نتائجه عدمية في حال لم تتحقق إحدى تلك الأهداف أو جميعها.

وعلى سبيل المثال، يلعب الاستقرار وعدم الاستقرار في الدول والحكومات دوراً بارزاً في هذا الجانب، فمثلاً في حال الاستقرار السياسي والاقتصادي تقل مخاطر الائتمان أمام القطاع المصرفي ويتمكن من تطوير وتوسيع خدماته وحشد المزيد من أموال المودعين واستثمارها بشكل أمثل وتحقيق أعلى عائد، بينما ستقل الفرص أمام القطاع المصرفي وترتفع معدل المخاطر في المقابل ، وفي حال الاستقرار تتمكن البنوك والمصارف من تنمية الاستمارات وتدفقها من خلال ثقة المستثمرين بالبنك ودورة المصرفي ، يضاف إلى أن دور البنوك في استقطاب الاستمارات المحلية والأجنبية والحد من هروب الأموال للخارج، ولكن في ظل ظروف كابحة تسهم الحوكمة في تماسك البنوك وتقليل معدلات المخاطر التي تواجهها فمخاطر الائتمان تكبر أمامه، فتتولى إدارة المخاطر في البنك مهمة قياس هذه المخاطر و تحديدها و العمل على تخفيضها، من أجل تحقيق معدل العائد المقبول، و العمل على الموازنة بين العائد و المخاطرة في الكثير من الأحيان ، فيتم الاخذ في الاعتبار جوانب السيولة و الأمان كالضمانات المقدمة والربحية المتوقعة، حتى لا تتحول التسهيلات المقدمة من البنوك التجارية مثلاً والتي تعد مجرد وسيط بين المودعين والمقترضين إلى مشكلة ديون وتسهيلات ائتمانية متعثرة.

وفي هذا الجانب يضع دليل حوكمة البنوك في الجمهورية اليمنية، العديد من المهام على لجان إدارة المخاطر في البنوك منها ضرورة التزام لجنة إدارة المخاطر بمعايير لجنة بإزال لإدارة المخاطرة وضرورة انسجام اللجنة مع قدرات البنك ومدى قبوله لتحمل المخاطر ومراجعة الأداء.

البنك اليمني للإنشاء والتعمير
Yemen Bank For Reconstruction & Development
البنك الأول في اليمن
The First Bank In Yemen

new بطاقة الدفع المسبق ماستركارد MasterCard

- إمكانية التسوق ودفع المشتريات عبر المواقع الإلكترونية
- السحب من أي صراف في العالم

vip خدمة نافذة العميل Customer Window

- خدمة للمنظمات والشركات تمكن من إدارة الحسابات

vip خدمة الكاش دليفري Cach Delivery

- قم بإرسال صورة من الشيك للإدارة المختصة في البنك وسنقوم بتوصيل المبلغ لموقعك

لمزيد من المعلومات الإتصال بالرقم المجاني 8000022

www.ybrdye.com

الأستاذ / عبده الصياد- عضو مجلس إدارة جمعية البنوك لـ(المصارف Al-Masarif):

متطلبات رئيسية يجب توافرها في أعضاء مجلس إدارة البنوك

يتحدث الأستاذ/ عبده الصياد عضو مجلس إدارة جمعية البنوك اليمنية عن أهمية بناء مجالس إدارة فاعلة في الشركات والبنوك من خلال حسن اختيار الأعضاء ويقترح الصياد تعديل قانون الشركات اليمني وإدخال بعض التعديلات عليه.. وبما يعزز من مبادئ الحوكمة بحيث يكون ثلث أعضاء مجلس الإدارة من المستقلين وتخصيص مقعد أو أكثر من مقاعد مجلس الإدارة لتمثيل الأقلية بالشركة وتخصيص مقعد لتمثيل العاملين ويتناول الصياد من خلال هذا اللقاء الإجراءات العاجلة والمناسبة التي يمكن تطبيقها لتحسين الحوكمة في الشركات في ظل وضعنا الحالي..

أ. عبده الصياد *

بصفتكم أحد الحاصلين على شهادات مهنية دولية في مجال حوكمة الشركات هل يمكن أن تحدثونا بإيجاز عن أفضل الممارسات الدوليه لبناء مجالس إدارة فاعلة في الشركات؟.

هناك عدد من الخطوات الرئيسية لبناء مجالس إدارة فاعلة في الشركات بصورة مؤسسية ويمكن أن نلخصها في خمس نقاط:

حسن اختيار أعضاء مجلس الإدارة

والمقصود هنا هو توفر السمات الشخصية والقدرات والخبرات في عضو مجلس الإدارة مثل (النزاهة وتحمل المسئولية ومهارات متنوعة مثل التحليل المالي وفهم التقارير المالية والرقابية وتقييم الأداء والخبرة في مجال عمل الشركة) وأن يكون هناك تدريب دوري يحصل عليه أعضاء مجلس الإدارة عن دور ومسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة.

تشكيل مجلس الإدارة

أن يكون هناك العدد الملائم والكافي لأعضاء مجلس الإدارة حسب حجم واحتياجات الشركة وأن يضم المجلس في عضويته مزيجاً من المهارات والخبرات وأن يكون ثلث مجلس الإدارة من الأعضاء المستقلين الذين لا يرتبطون بالشركة إلا عن طريق عضويتهم في مجلس الإدارة و يستوفون معايير الاستقلال ويتركز الغرض في تحديد وتعيين أعضاء مجلس إدارة مستقلين في تأكيد وجود أعضاء مجلس إدارة يمكنهم من أن يمارسوا بشكل فعال أفضل ما يرونه من تقدير للمصلحة المطلقة للشركة بحيث لايكون هذا التقدير مشوباً بأي تعارض في المصالح.

الهيكل التنظيمي للمجلس

يجب أن يكون هناك هيكل تنظيمي لمجلس إدارة الشركة يتكون من عدد من اللجان المنبثقة عن المجلس على أن تقوم هذه اللجان بمساعدة مجلس الإدارة في اتخاذ القرارات بأسلوب أكثر فعالية من خلال دراستها لعدد من القضايا والمواضيع في إطار اختصاصاتها وتقديم توصيات لمجلس الإدارة، ومن أهم هذه اللجان (المراجعة، الحوكمة، المخاطر، الموارد البشرية، الاستثمار ، التخطيط الاستراتيجي) وكل لجنة من هذه اللجان يكون لديها لائحة خاصة تنظم عملها ومهامها، وهذه اللجان تعمل بصورة مستمرة

الواقع في اليمن مازال بعيداً عن المأمول ويتطلب قناعة المساهمين في الشركات بأهمية تطبيق الحوكمة

ولا يكون عملها مقتصراً على حضور اجتماعات مجلس الإدارة فقط.

سكرتير مجلس الإدارة / أمين سر مجلس الإدارة

يعتبر تعيين سكرتير مجلس الإدارة هو أول موضوع في جدول أعمال الاجتماع الأول لمجلس الإدارة ودوره مهم لتعزيز فاعلية مجلس الإدارة وعقد الاجتماعات الدورية والمنتظمة، ويجب أن يتمتع هذا السكرتير بمواصفات معينة ويمتلك عدداً من المهارات، إذ أن وظيفته لا تقتصر في إعداد محاضر الاجتماعات بل يساعد في تكوين ودعم الاتصالات بين الجهات المختلفة التي تدير الشركة، ويعمل كرابط يصل بين أعضاء مجلس الإدارة وأن يكون ملماً بقانون الشركة ونظامها الأساسي ويقدم التقارير والمعلومات بصورة مختزلة بحيث تكون معلومات صحيحة في التوقيت الصحيح من المصدر الصحيح بعيداً عن تضخم المعلومات وبما يؤدي إلى سهولة قراءتها ويساعد على اتخاذ القرار المناسب.

فصل مجلس الإدارة عن إدارة الشركة

يجب أن يكون هناك فصل واضح بين مهام مجلس الإدارة ومهام الإدارة التنفيذية بحيث يكون دور مجلس الإدارة رقابياً وإشرافياً، ومن أهم الأدوار التي يقوم بها مجلس الإدارة على سبيل المثال لا الحصر (الموافقة على التوجه الاستراتيجي للشركة، وتقييمها سنوياً ومتابعة تنفيذها، متابعة الأداء، توجيه إدارة الشركة، مراجعة الموازنات والمعايير المالية والسياسات والخطط للشركة والموافقة عليها، الموافقة على خطط الرقابة والصفقات غير العادية واختيار المراجع الخارجي للشركة، وضع خطط تتابع الأعمال وتنمي المهارات للإدارة العليا للشركة).

قواعد وارشادات

يتم تداول الكثير من حالات التعثر والإفلاس لعدد من الشركات في دول مختلفة بسبب عمليات تعود لأطراف ذوي علاقة بالشركات تمت بطريقة غير صحيحة.. برأيكم ماهي القواعد والإرشادات التي يجب أن تلتزم بها مجالس الإدارة في الشركات للتعامل مع معاملات الأطراف ذات الصله بالشركات لتفادي هذه المخاطر؟ .

هناك جوانب مهمة تتعلق بكيفية اتخاذ مجالس الإدارة قراراتهم بشأن المعاملات مع الأطراف ذات الصلة (المساهمين المسيطرين، أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة، كبار المدراء في الشركة)، فلابد أن يكون هناك لوائح تحدد قواعد وإجراءات خاصة تتعلق بالتعامل مع المعاملات مع الأطراف ذات الصلة، ويجب أن تكون هناك لجنة مراجعة يكون أعضاؤها فقط من المستقلين وهذه اللجنة هي الجهة المخولة بدراسة ومراجعة وإقرار جميع الصفقات الهامة المبرمة مع ذوي العلاقة وفقاً لمعايير محددة أهمها تحقيق الشروط العادلة للشركة والتأكد من أنها لا تلحق الضرر بالشركة أو المساهمين فيها، مع ضرورة وجود نظام سليم للرقابة ومتابعتها وتقديم تقارير ومعلومات دورية عن هذه المعاملات وكل هذه الإجراءات تقوم بها لجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس إدارة الشركة.

مقترحات

هل البيئة القانونية في اليمن مواتية للوصول لمجالس إدارة فاعلة وتحسين واقع

يجب أن يكون هناك فصل واضح بين مهام مجلس الإدارة ومهام الإدارة التنفيذية بحيث يكون دور مجلس الإدارة رقابياً وإشرافياً

الحوكمة.. وماهي المقترحات من وجهة نظركم؟.

مازال الواقع في اليمن بعيداً عن الوضع المأمول ويتطلب أولاً قناعة المساهمين في الشركات بأهمية تطبيق الحوكة و إجراء تعديل للأنظمة الأساسية لشركاتهم هذا من جهة، ومن جهة أخرى يتطلب الأمر تعديل قانون الشركات اليمني وإدخال تعديلات عليه تعزز من مبادئ الحوكمة بحيث يكون ثلث أعضاء مجلس الإدارة من المستقلين وتخصيص مقعد أو أكثر من مقاعد مجلس الإدارة لتمثيل الأقلية بالشركة بالإضافة لتخصيص مقعد لتمثيل العاملين، و مع ضرورة إقرار التصويت التراكمي وكذا إدخال تعديلات قانونية تتعلق بتعريف الأطراف ذات الصلة ومعاملاتهم وتحديد الإجراءات المتخذة حيال مخالفة قواعد المعاملات معها وتعزيز الإفصاح والشفافية والاستفادة من مبادئ الحوكمة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

إجراءات عاجلة

أشرتم في ردكم السابق على سؤالنا إلى عديد من الجوانب القانونية التي يتوجب تعديلها وهذا يحتاج إلى وقت طويل.. فماهي الإجراءات العاجلة والمناسبة التي يمكن تطبيقها لتحسين واقع الحوكمةفي الشركات في ظل وضعنا الحالي؟ .

يمكن قيام مجالس الإدارة الحالية بإنشاء (لجنة استشارية) مكونة من ثلاثة أعضاء مهنيين ومستقلين يتم استشارتهم على أساس منتظم ويكون الغرض من مجلس الإدارة الاستشاري هو المساعدة في عملية اتخاذ القرار عن طريق تزويد مجلس الإدارة بآراء موضوعية ذات بعد مستقل وأن يقوموا بدراسة النظام الأساسي للشركة وتحديد التعديلات اللازمة عليه لتحسين واقع الحوكمة، وكذا إعداد قواعد اختيار أعضاء مجلس إدارة مستقلين ووضع برنامج زمني لشغل المقاعد الجديدة المخصصة للأعضاء المستقلين، ومن المهم تنفيذ برامج التهيئة والتدريب لأعضاء مجالس الإدارة الحاليين من خلال البرامج التدريبية النوعية مثل برنامج (عضو مجلس الإدارة المعتمد – BDS) الذي ينفذه المعهد اليمني للمديرين YIOD بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) وبحيث تكون هذه البرامج هادفة لتغيير التركيبة الذهنية للمجالس الحالية وتقديم نظرة متعمقة لتطوير حوكمة الشركات وتقديم الإرشادات لتحسين فعالية مجالس الإدارة والإطلاع على التجارب الدولية بهذا الشأن والاستفادة منها.

دور الحوكمة في التنمية

ألكسندر شكولينكوف*

لحوكمة الشركات تطبيقات أوسع بكثير من مجرد تحسين الإجراءات الداخلية في الشركة، وهي تطبيقات مهمة بذاتها. فحوكمة الشركات تشمل طائفة واسعة من الأدوات التي تتعامل أيضاً مع البيئة التي تعمل فيها الشركات أي المشاكل المتعلقة بالتطوير المؤسسي للبلاد.

بالإضافة إلى اجتذاب الاستثمار، وتحسين التنافسية، وإدارة المخاطر، تعتبر حوكمة الشركات أساسيةً أيضاً في تغيير العلاقة بين مجتمع الأعمال والدولة في الكثير من الأسواق الصاعدة، فبضخها للشفافية في المعادلة تساعد في القضاء على الشللية والمحاباة والمحسوبية، وتيسر بدلاً منها التبادل الحر بين القطاع الخاص والحكومة.

تساعد حوكمة الشركات على بناء أساس متين للنمو الاقتصادي، وخلق الوظائف، وقيادة القطاع الخاص للحد من الفقر، وذلك بمساعدتها للدول على اجتذاب الاستثمار، وتسهيل الإصلاح المؤسسي، وتقليص فرص الفساد، وزيادة التنافسية، وحماية حقوق صغار المساهمين.

هناك نوعان من المحركات للإصلاح الذي تقوم به حوكمة الشركات، أولهما مرتبط بمواطن الفشل والانهيار، أما النوع الثاني فهو استباقي يرتبط ببحث الشركات والدول عن الاستثمار، والحاجة إلى تحسين التنافسية، واكتساب النفاذ إلى الأسواق الإقليمية والدولية. وقد كان كلا النوعين من المحركات وراء ازدياد الاهتمام بحوكمة الشركات خلال العقد الماضي.

حوكمة الشركات قابلة للتطبيق على طائفة واسعة من الشركات، فهي لا تقتصر على الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات المطروحة أسهمها في كبريات أسواق الأسهم. فالكثير من آليات حوكمة الشركات يمكن أن تفيد مختلف أنواع الشركات بما فيها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والشركات العائلية غير المدرجة في أسواق الأسهم الساعية إلى بناء الاستدامة والحفاظ على قدرتها التنافسية، لأن تلك الآليات تعتبر وسائل لإدخال الشفافية والمساءلة والمسئولية والعدالة في بنية اتخاذ القرار في الشركة.

ينبغي أن يكون هناك تركيز كبير، في العديد من الأسواق الصاعدة، على تعزيز آليات حوكمة الشركات القائمة. فعلى الرغم من أهمية تطوير أدوات جديدة، ينبغي على الإصلاحيين إيلاء اهتمام أكبر بالآليات القائمة بالفعل، والسعي إلى ضمان تطبيقها بشكل ملائم، وإنفاذها لكل اللاعبين في السوق.

على الرغم من استمرار الجدل حول النظام الطوعي في مقابل النظام الإجباري لحوكمة الشركات، ينبغي أن يسعى الإصلاحيون لإدماج مجتمع الأعمال في عملية تطوير آليات حوكمة الشركات أياً كان النظام المتبع، فإدماج مجتمع الأعمال في تلك العملية مبكراً يخلق لديه شعوراً بالملكية ويوفر فرصاً هائلة لآراء قيمة وتطبيق الفعال.

ذروة الأمر أن خلق أنظمة قيمة لحوكمة الشركات إذا ما اجتمع لها تعزيز الحقوق الأساسية والمؤسسات القانونية من شأنه أن يسهم في تطوير مجتمع مستقر وديمقراطي.

* مركز المشروعات الدولية الخاصة

أصبحت الحوكمة من أساسيات الإدارة التي تعمل على خلق بيئة إدارية ومالية مستقرة، حيث يقصد بنظام الحوكمة المؤسسية الانظمة واللوائح والإجراءات التي تنظم العلاقة بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بهدف تحقيق أهداف البنك وحماية مصالح جميع الأطراف.. كما أنها تحافظ على العلاقة بين أصحاب المصالح المتمثلة في الإدارة والملاك والممولين والحكومة والمجتمع.. و يمتد مفهوم الحوكمة المؤسسية أيضاً ليشمل بناء علاقات متوازنة داخل البنك بالشكل الذي يساهم في تمكين إدارة البنك من اتخاذ قرارات صحيحة تهدف بدرجة أساسية إلى تحقيق النمو والاستقرار للبنك، وتساهم الحوكمة المؤسسية في خلق درجة عالية من التوازن بين المصالح المختلفة.

الحوكمة المؤسسية أهمية التطبيق وانعكاس ذلك على أداء البنوك

د.نجاة جمعان *

أصحاب الأسهم الصغيرة لا يتمكنون من الوصول إلى مراكز اتخاذ القرار في الشركة بسبب القوانين التي تربط حجم رأس المال

وتعد الحوكمة نظاماً شاملاً لمجموعة من الأنظمة والضوابط والإجراءات تهدف إلى تحقيق الانضباط والشفافية والعدالة وصولاً إلى ممارسة الإدارة الرشيدة في البنوك.

وبشكل أساسي فقد ظهرت أهمية الحوكمة نتيجة للأزمات التي تمر بها كثير من البنوك والمؤسسات المالية والتي حاولت عدد من الدراسات والبحوث تفسيرها، إلى جانب محاولة هذه الدراسات والبحوث تفسير النجاح لبعض البنوك في المقابل، وقد خلصت في النتيجة إلى وجود عدد من النظريات والتفسيرات العلمية للفشل أو النجاح الذي تحققه البنوك.. ومن هذه النظريات: نظرية الوكالة والتي تشير إلى وجود مشكلة في الوكالة التي تنتج عن تفويض الأصيل أو أصحاب الأموال شخص أو أشخاص بالإدارة و اتخاذ القرارات نيابة عنهم.. وقد أثبتت التجربة سوء استغلال بعض الوكلاء لهذا التفويض من خلال اتخاذ قرارات تغلّب مصلحة الوكيل أي الإدارة مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات لا متوازنة تفضي إلى خلق صراع داخل البنك.. وربما في حالات كثيرة فشل البنك.. أما نظرية تضارب المصالح فهي تشير إلى المصالح المتعددة في البنك كمصالح أصحاب الأسهم خاصة الملاك الذين يمتلكون أسهماً كثيرة تمكنهم من إدارة الشركة.. أما أصحاب الأسهم الصغيرة فلا يتمكنون من الوصول إلى مراكز اتخاذ القرار في الشركة وهي مجالس الإدارة، بسبب القوانين التي تربط حجم رأس المال بالحق في إدارة الشركة وتعطي ميزة لأصحاب الأسهم الكبيرة في إدارتها، وفي هذه الحالة أيضاً تظهر مشكلة الوكالة، فتغلب مصلحة أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة على أصحاب رؤوس الأموال الصغيرة وفي حالات كثيرة يظهر صراع مما يؤدي إلى فشل البنك أو المؤسسة المالية.

وفي إطار هذه التعريفات والنظريات التي تفسر حدوث الأزمات في البنوك وتفسر فشل أو نجاح البنوك، أثبتت أن الحوكمة المؤسسية هي أداة من أدوات الإدارة الفاعلة لنجاح البنوك ويندرج ضمن ممارساتها العمليات الإدارية المختلفة كمرحلة إعداد الأهداف والمؤشرات وهي تمثل مرحلة التخطيط كما تشمل الحوكمة المرحلة الثانية من العملية الإدارية وهي العمليات التنظيمية والرقابية والتوجيهية لذا فهي تركز على عدد من الجوانب أهمها:

- وضع الأنظمة واللوائح التي تمكن البنك من تحقيق الرؤية والرسالة الأهداف.
- المراجعة المستمرة للممارسات والأنشطة والقرارات و بما يضمن عدم انحراف الأداء عن ما هو مخطط له.
- إدارة المخاطر التي يمكن أن تظهر من البيئة الخارجية أو الداخلية ومن الممارسات الإدارية غير الفاعلة.
- ضبط السلوك والممارسات بما يتفق مع مبادئ الحوكمة والنظام الداخلي أي الامتثال للأنظمة واللوائح والقوانين.

وبذلك أصبح نموذج الحوكمة المؤسسية يشمل إدارة المخاطر والتدقيق والامتثال، وهي الثلاثة المكونات الأساسية للعملية الإدارية وضبط عملية اتخاذ القرارات والتي يجب على الإدارة العليا والإدارة التنفيذية التعامل معها وممارستها لكي تحقق الاستقرار المؤسسي والمتمثل في الاستقرار والنمو، لأن الانضباط الإداري سيساهم في تحقيق أهداف البنك الأمر الذي سينعكس بشكل إيجابي على جميع عملياته و علاقاته المختلفة مع أصحاب المصالح وسيساهم في تحقيق كثير من المنافع منها كسب ثقة المستثمرين وبالتالي تمكين البنك من حشد المدخرات ورأس المال لتمويل عملياته الاستثمارية التي سيتحقق من خلالها النمو و الأرباح، ومن جانب آخر سيتيح تمويل الاستثمار ويترك أثره الإيجابي على التنمية الاقتصادية.

ومن بين المنافع التي سوف يحققها البنك خلق درجة عالية من الاستقرار في عملياته من خلال ممارسة مبادئ الحوكمة والتي بدورها سوف تضبط الممارسات التي يقوم بها البنك وتضعها في إطارها الصحيح.. وفي هذا الجانب فإن من مبادئ الحوكمة المؤسسية الصحيحة مبدأ الإفصاح والشفافية، وحماية حقوق المستثمرين وخصوصاً صغار الملاك منهم، وتكوين مجلس إدارة فعّال من خلال اختيار أعضاء ذوي كفاءة ومهارات تمكنهم من وضع الاستراتيجيات والرقابة على تنفيذها من خلال اللجان التي يتم تشكيلها في المجلس.. إلى جانب توفير أنظمة المراجعة الداخلية الفاعلة بما يساهم في منع حدوث الأخطاء ورصدها إن وجدت سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة في وقت مبكر ومعالجتها، كما أنه من خلال هذه الآلية من الحوكمة المؤسسية سيتم تكوين إطار لإدارة المخاطر التي تتعرض لها البنوك والتي قد تنتج في البيئة الداخلية جراء سوء الممارسات الإدارية واتخاذ القرارات الخاطئة أو في البيئة الخارجية نتيجة التهديدات المختلفة لتقلب أسعار الصرف، الحروب، الصراعات، الى جانب الثقافات الاجتماعية ذات الأثر السلبي على أداء البنك.

وما حدث من صراعات و من أزمات للبنوك خلال السنوات الماضية ما هو إلا ناقوس جرس يشير إلى ضرر غياب الحوكمة المؤسسية، التي في حال تطبيقها سيكون البنك مستعداً لمواجهة هذه الأزمات والتعثرات وبالتالي الحفاظ على استقراره ونجاحه.

وبهدف معالجة القصور في مفهوم الحوكمة وأدوات تطبيقها، فقد ظهر مفهوم الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال كأدوات الحوكمة المؤسسية، حيث يتم الاعتماد عليها لتحسين أداء البنوك والشركات ودعم أنشطتها المختلفة، وبهذا فإن مفهوم الحوكمة وإدارة المخاطر عبارة عن مجموعة متكاملة تعمل على التنسيق بين جميع الإمكانيات في البنك لدعم الأداء الملتزم في جميع المستويات.

ولضمان ممارسة البنوك للحوكمة المؤسسية فقد اهتم "كونسبت للاستشارات الاستثمارية" بتعزيز أداء البنوك.. من خلال تطوير البرامج التدريبية والاستشارات في مجال الحوكمة المؤسسية.. وفي هذا الإطار فقد عقدت دورة لمجموعتين كانت في غاية الأهمية تحت عنوان " إدارة المخاطر والمراجعة الداخلية والامتثال " كأدوات إدارية هامة لضمان تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في المؤسسات المالية وشركات القطاع الخاص.

* عميد كلية المال والأعمال- جامعة الرشيد

مستشار مدير عام بنك التضامن- عضو مجلس إدارة جمعية البنوك لـ(المصارف Al-Masarif):

الشفافية والمساءلة وحماية الحقوق أهم محددات الحوكمة

بدأ الاهتمام بالحوكمة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين، وكذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي من تداعيات الانهيارات المالية والمصرفية لعدد من أقطاب الشركات الأمريكية العالمية خلال عام 2002.

وقد أرجع بعض الخبراء أسباب الأزمات المصرفية التي عصفت بالعالم خلال العقود الماضية إلى تزايد المخاطر المصرفية التي واجهتها المصارف من ناحية وعدم إدارتها بصورة جيدة من ناحية أخرى.

حيث تعد معرفة المخاطر وتقويمها وإدارتها حجر الزاوية في نجاح البنوك وازدهارها وتحقيق أهدافها.

فبعد إصدار البنك المركزي اليمني دليل الحوكمة في الجمهورية اليمنية عمل بنك التضامن على تحسين أدائه والتزامه بمتطلبات الحوكمة واعتمد البنك خلال العام 2014 دليلاً خاصاً به للحوكمة، وأصدر مجلس الإدارة قرارات تشكيل اللجان المنبثقة عن المجلس وهي (لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت، لجنة المراجعة، لجنة المخاطر) لتقوم بواجباتها المتوافقة مع أدلة الحوكمة المعتمدة بحيادية واستقلالية جنباً إلى جنب مع الإدارات الرقابية المتمثلة بإدارات: (الامتثال، التدقيق الداخلي المخاطر).

وخلال الفترة المنصرمة سعي البنك نحو التطوير المستمر لوسائل وأساليب الشفافية والضبط والافصاح، وصولاً لتحقيق الأهداف الأخلاقية التي تضمنتها مبادئ الحوكمة المؤسسية فما هي الاهداف الحقيقية من وراء الحوكمة وما الذي ستجنيه البنوك عند تطبيق المبادئ الأساسية للحوكمة وما هي معوقات تطبيق الحوكمة في اليمن..

هذه النقاط كانت محور لقائنا مع الأستاذ عارف عبد الغني مطهر مستشار المدير العام في بنك التضامن الذى أكد: أن (الحوكمة) التي يقابلها مصطلح (Governance) في الإنجليزية هي اتباع نظام معين للتحكم في العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر على أداء البنوك، مما يُساعد على تنظيم العمل وتحديد المسؤوليات لتحقيق الأهداف على المدى الطويل.

وفيما يتعلق بالأهداف الأساسية للحوكمة المؤسسية يؤكد الأستاذ عارف أن الأهداف المؤسسية للحوكمة تتلخص في الآتي:

- وضع قواعد ومبادئ لإدارة البنوك والمؤسسات المالية والرقابة عليها.
- تحقيق العدالة والشفافية وضمان حق المساءلة.
- حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصلحة.

توزيع الأدوار والمسؤوليات عبر هياكل تنظيمية مُحكّمة.

و عن المبادئ العالمية للحوكمة يقول مستشار المدير العام في بنك التضامن: إن هذه المبادئ جاءت للحد من المشاكل الأخلاقية والإدارية التي تسببت في إفلاس العديد من المؤسسات حول العالم وفي ضعف أدائها في مختلف الأصعدة.. على رأس هذه المشاكل مشكلة تعارض المصالح والتي تضم مجموعة كبيرة من المشاكل الفرعية بين عدة أطراف من داخل وخارج المؤسسة، لذلك ينظر إلى أخلاقيات العمل كمحور أساسي تدور رحى الحوكمة حوله، حيث ينظر من خلالها إلى تحقيق ما يلي:

أولا: النزاهة والتصرف بحسن نية والعمل على تجنب تعارض المصالح.

الاخذ بعين الاعتبار التبعات الاخلاقية لكل قرار وعدم الاكتفاء فقط بالامتثال للأنظمة والقوانين، بل ينبغي الأخذ بعين الاعتبار بأنهم بمثابة القدوة للتصرفات الاخلاقية لجميع الموظفين في المؤسسة.

ثانيا: قيام الملاك والمديرون بوضع المبادئ الأخلاقية وقواعد السلوك التي تحكم العمل، والعمل على تعريف جميع الموظفين وباقي أصحاب المصالح عليها وحثهم على الالتزام بها.

ثالثا: مراقبة الالتزام بالمبادئ الأخلاقية وقواعد السلوك المهني، وتقويم المسار المعوج بنقيضه السليم وإعادة الهيكلة إن لزم الأمر لتسهيل تدفق السلطة والمسؤولية بين المستويات الإدارية من أعلى الهرم الى أدناه.

رابعا: تحقيق الشفافية، والافصاح، والعدالة والتي يقصد بها المعاملة المتساوية، بحيث يحصل جميع المساهمين على نفس القدر من الاعتبار لأي مساهمات قلت أم كثرت.

وعن الفوائد التي يمكن تحقيقها عند تطبيق البنوك للحوكمة يبين مطهر: أنها ستعمل على الحد من استخدام السلطة الإدارية في غير مصالح المساهمين، وكذا تفعيل أداء مجالس الإدارات و تعزز الرقابة الداخلية ومتابعة تنفيذ الاستراتيجيات. بالإضافة الى تحديد الأدوار والصلاحيات لكل من المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وأصحاب المصالح، علاوة على تأكيد أهمية الشفافية والإفصاح.. كما ستعمل الحوكمة على المحافظة على ثقة المستثمرين، وتحقيق المزيد من النمو.

وحول المعوقات والصعوبات التي تحد من انتهاج الحوكمة الرشيدة في اليمن أوضح أنها تتمثل في:

بيئة غير مستقرة ، واهتمام محدود ، وغياب الأسواق المالية.

عدم الفصل الفعلي والجاد بين الملكية والإدارة في كثير من البنوك.

ضعف معايير القياس التي تبنى عليها عملية تقييم الأداء والتطبيق والالتزام.

غياب برامج الاستدامة التي تتطلب ممارسات الحوكمة الرشيدة.

بقاء ثقافة المساءلة عند مستوى العيب، لأن الحوكمة الرشيدة تقتضي أن يكون أعضاء مجلس الإدارة والمديرون في موضع المساءلة والمحاسبة أمام المساهمين عن الأخطاء المرتكبة.

عارف مطهر

نشأة وتطور البنوك المركزية (2)

في سياق الأوضاع والظروف والأحوال النقدية والائتمانية التي مرت بها البنوك المركزية، تطورت مهام ووظائف البنوك المركزية ، والقواعد والأساليب التي تسير عليها في ممارساتها العملية، وفي هذا الجانب نذكر على وجه العموم بعضاً منها:

ارتبط إصدار النقود الورقية بنشأة البنوك المركزية العريقة، لتوحيد العملة أو الرقابة عليها، وخلق ثقة الجمهور في التعامل والتداول بها والتأثير على الائتمان المصرفي متى كان ذلك مناسباً.

وقد قامت البنوك المركزية القديمة بتنظيم وإدارة حسابات الدولة، وتقديم سلفاً مؤقتة لها لحين جباية الضرائب، فبنك الرايخ مثلا : قدم قروضاً لمدة 3 أشهر مقابل خصم حوالات خزانة، بانتظار القروض المطروحة للجمهور كل 6 أشهر لتمويل نفقات الحرب.

مارست البنوك المركزية القديمة كذلك عملية تنظيم الائتمان المصرفي ومراقبته، وذلك بتحديد كمية النقود الورقية، والتأثير على أرصدة البنوك التجارية حال تقلبات عرض النقد بالزيادة، وانخفاض القيمة الشرائية للنقود، وارتفاع مستوى الأسعار، وتقليص حجم النشاط الاقتصادي.

وعندما انتقل العالم إلى قاعدة النقود الورقية، وتخلى عن قاعدة الذهب سنة 1914م أثناء الحرب العالمية الأولى و مع حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية خلال عامي 1931 – 1930م اندفعت البنوك المركزية إلى السيطرة على ائتمان المصارف، والرقابة على العرض النقدي، بغرض حفظ قيمة العملة وعدم ارتفاع الأسعار، ودفع وتيرة النمو الاقتصادي.

كما طورت البنوك وظيفة المقاصة المركزية، التي بدأ بها بنك إنجلترا في منتصف القرن التاسع عشر الميلادي، بعد أن اكتسب ثقة البنوك ألتجارية، وأودعت فيه أرصدة في حساباتها، ووجدت أن ذلك مناسب لها لأجل تسوية الفروقات بين حساباتها بعضها ببعض نهاية كل يوم مقاصة، ونصت قوانين العديد من البنوك المركزية على تسهيل عمليات المقاصة.

إلى جانب ذلك فقد مارس بنك إنجلترا سياسة سعر الخصم مقابل إعادة خصم أذون الخزانة، والأوراق المالية و التجارية، لأجل تقديم التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية، وفي عام 1873م اعترف بنك إنجلترا بمسئوليته كملجأ أخير لإقراض البنوك، ومارس ذلك فعلياً، و حذت بنوك أخرى حذوه، وقبلتها تلقائياً أكثر البنوك التي أنشئت في القرن العشرين .

وبالرغم من ذلك إلا أنه يوجد قدر من التماثل بين الوظائف الأساسية في طبيعة وأهمية دور البنوك المركزية في مختلف النظم النقدية والمصرفية، بشكل عام، كونها مؤسسات نقدية مركزية تتولى وظيفة إصدار وتدمير النقود، ووظيفة بنك البنوك، و الوكيل المالي للحكومات وإدارة سياسات النظام النقدي في الدولة، ولهذا يمكن إدراج أهم وظائف البنك المركزي بإيجاز فيما يلي :

- إصدار النقود الورقية وتنظيم الائتمان وفقاً لحاجة الجمهور والنشاط الاقتصادي في البلاد.

إنجاز الأعمال المصرفية العامة وخدمات الوكالة للدولة.

محمد عبد الله الرحومي

- الرقابة على العرض النقدي والإشراف على السياسة الائتمانية بغرض تنفيذ السياسة النقدية والاقتصادية والمالية في البلاد.

- إدارة العملات الأجنبية والاحتفاظ باحتياطيات البلاد في الداخل والخارج.

- تقديم التسهيلات الائتمانية مقابل ضمان المصارف العاملة بصفته بنك البنوك والملجأ الأخير للإقراض.

- تسوية أرصدة المقاصة بين المصارف، وتقديم التسهيلات لإجراء التحويلات بين البنوك.

- الاحتفاظ بالاحتياطات النقدية للبنوك العاملة في البلاد.

لقد تماشت البنوك المركزية القديمة، وانتشرت العملة الورقية، والودائع المصرفية و الأوراق المالية والتجارية وفقاً للاتجاهات الليبرالية في الفكر الاقتصادي و النقدي الأوروبي، وحدثت الفوضى في إصدار النقود لجني الأرباح، وفي أثناء الأزمات الاقتصادية والمالية والحروب، مما تسبب في انهيار قيمة العملة، وجعل مواجهتها هماً رئيسياً للدولة. ومنذ القرن العشرين بدأت عدة دول بالتدخل امتلاك المصارف المركزية في الوقت الذي نشأت البنوك المركزية الجديدة كمؤسسات عامة مملوكة للدولة، رغبة من الحكومات في الاضطلاع بدور أكبر في مواجهة الأزمات و الانهيارات النقدية والكساد الاقتصادي ومن أجل أن يتسامى دور البنوك المركزية في مهمتهما الأصليتين كمؤسسات لإصدار وتدمير النقود، وبنوك للحكومات ودعم النظام النقدي وإنجاز برامج وخطط التنمية، علاوة على أنها بنك البنوك والسيطرة على حجم الكتلة النقدية، ولأنه من أهم المؤسسات العامة التي تتوصل الدولة بواسطتها للحفاظ على قيمة العملة الوطنية والاستقرار النقدي ومستوى الأسعار، ورفع معدلات النمو الاقتصادي في البلاد.

استقلالية المصرف المركزي

يقصد باستقلالية المصرف المركزي تفويضه بشكل خاص ومنفرد بممارسة دوره في حمايه قيمة النقد وتحقيق استقرار الأسعار بشكل مستقل عن الدولة وبمعنى آخر فصل السياسة النقدية عن الحكومة ومصالح السياسيين.

ولقيت هذه الدعوة صدى كبيراً في البلدان الصناعية المتقدمة منذ بداية القرن العشرين بعد أن تجاوزت مصارفها وظيفه إصدار النقد، وامتدت إلى نطاق اشمل وأكثر تأثيرا في اقتصاداتها وهو تنظيم ورقابه حجم الكتلة النقدية للحفاظ على القوة الشرائية للنقد واستقرار الأسعار.

وامتداداً لأفكار الاقتصادين التقليديين ومنهم «David Ricardo» الذي نشر كتابه عام 1824 وحمل مبادئه الرامية للفصل بين السلطة النقدية والحكومية لتجنب المخاطر الناجمة عن تدخل الحكومة في إصدار النقد ومنها:

- منح حق إصدار النقد لأشخاص مفوضين بإدارة وتنظيم الشئون النقدية بعيدين عن رجال السلطة الحكومية.

-ويتمتع هؤلاء الأشخاص بالحصانة الكافية تجاه الحكومة.

-حظر اقتراض الحكومة من هؤلاء الأشخاص الذين يخلقون النقد.

-تسعى الدولة لتوفير احتياجاتها المالية في طريق الضرائب أو سندات الخزينة أو الاقتراض من المصارف الأخرى في البلاد.

وبعد أن تأسست عصبة الأمم عقب الحرب العالمية الأولى سعت لتكريس مبدأ استقلالية مؤسسة الإصدار والتشديد على الحكومات لاحترام هذا المبدأ، وجعلت من استقلالية المصرف المركزي شرطاً مسبقاً لحصول أية دولة على المساعدات الخارجية بعد الحرب غير أن هذه الدعوة انحسرت بفعل الأزمات الاقتصادية والانهيارات النقدية والموجات التضخمية التي ظهرت فيها بعد سنوات قليلة وبدء انتشار الأفكار الداعية لتدخل الدولة في ثلاثينيات القرن العشرين للاضطلاع بدور أكبر في مواجهة المشاكل النقدية والاقتصادية التي شهدها العالم في تلك الحقبة التاريخية.

وتصاعد حماس المفكرين الاقتصاديين في الغرب نحو دعوة المصرف المركزي، لجعل مهمته كحارس للمجتمع ضد التضخم، ونمت التيارات الكلاسيكية المعاصرة في الفكر الاقتصادي والتي ظهرت في الثمانينات، بعد انهيار المعسكر

الاشتراكي لتهاجم الدور الاقتصادي للدولة متذرعة بفشل السياسيات الحكومية في معالجة مشاكل العصر المتمثلة في الركود والبطالة والتضخم، وازدياد اثارها.

وقد تضاعف دعمها للأسواق الخاصة لآلية السوق وحرية التجارة وحركة رؤوس الأموال بين الأسواق الدولية التي شكلت الاتجاه القوي للعولمة والتحرر من القيود القانونية للحكومات الوطنية، وخلق ثورة شاملة للتقنيات المالية وأدوات التمويل.

لذا فإن تطور الأسواق المالية في العالم المتقدم جعل منها قوة ضخمه ومعارضة لتوسع دور الدولة وقوانينها مما جعل دفع البنوك المركزية للوقوف أمام تحديات ومسئوليات جسيمة لدعم استقلاليتها بسبب الخصخصة الواسعة لخلق النقد.

وقد أصبحت استقلالية المصرف المركزي في بلدان الاتحاد الاوربي على أرض الواقع بموجب اتفاقية «ماستريخت» الموقعة بين دول الوحدة الاوربية في شباط عام 1992 التي شددت على استقلالية المصرف المركزي وتحصين أعضائه في أي تأثير للحكومات الوطنية أو الهيئات الأخرى وفرضت المعاهدة «ماستريخت» منذ عام 1993، من أطل تحقيق هدف رئيسي يتمثل في تقرير وتنفيذ السياسات النقدية لتحقيق استقرار الأسعار، كما أن بلدان عديدة من أوروبا الشرقية وآسيا وأفريقيا وضعت قوانين مصارف مركزية على مائدة البحث والتغير لتتلاءم مع سياسة الانفتاح والحرية الاقتصادية التي تروج لها الدول الصناعية المتقدمة. وبالنظر لأوضاع الدول النامية والعربية ومنها اليمن سنجد بأنها تسعى من وراء استخدامها للسياسات الاقتصادية إلى تحقيق اهداف محددة تتركز في التالي:

- توفير الاستقرار الاقتصادي لدفع عجله التنمية.

- محاولة تنظيم وتقديم البيانات والمؤشرات التي تساعد على الوصول الى كفاءة تخصيص الموارد وتجنب تشوهاتها.

- توفير الإمكانيات اللازمة لتسهيل وتوسيع القاعدة الإنتاجية وزيادة معدل استخدامها.

ولذلك فإن بلوغ تلك الأهداف لمختلف السياسات الاقتصادية والسياسات النقدية على وجه الخصوص تحتاج للعب الدور المطلوب منها تحقيقه من تلك الأهداف وكيفية تصميمها و إدارتها وربط علاقاتها بغيرها من السياسات الاقتصادية.

- ولعل الشعور السائد في تلك الدول نحو السياسات النقدية يأخذ مكانة غير متقدمة لعدم إيلائها الاهتمام الكافي بين السياسات الأخرى لأسباب تتعلق بالأوضاع المؤسسية والتشريعية وضعف الإمكانات المتاحة لدى السلطات النقدية لإدارة سياساتها بفاعلية، وقد يكون السبب أيضاً في أن الدور التنموي للسياسة النقدية ما يزال غير واضح في الأذهان وشيوع الاعتقاد بأن وجود بعض التضخم يحقق النمو الاقتصادي و أن السياسة التضخمية تؤتي ثمارها للحكومات بتحصيل عائدات تمكنها من إقامة المشروعات التنموية العامة، وبذلك ينتهج البنك المركزي السياسة النقدية التي تتوافق مع سياسة الحكومة، لتسريع النمو الذي يصاحبه ارتفاع في معدلات التضخم، وبالتالي عدم استقرار الأسعار مقارنة بنمو الناتج، أو تكون السلطة النقدية تابعة للسلطة المالية فيعمل البنك المركزي على تطبيق قرارات الحكومة بشأنها نتيجة الأوضاع التشريعية أو تبعاً لطبيعة وأهمية الممارسة فيما تسخر السياسة النقدية لتمويل عجز الموازنة مما يزيد معدلات التضخم ويعيق التنمية الاقتصادية في الامدين المتوسط والطويل، وذلك لاتجاه السياستين المالية والنقدية لمعالجة النمو وتأخير معالجة التضخم فيتسارع ارتفاع الأسعار ويختل التوازن الاقتصادي ويُعاق تحقيق أهدافه.

وقد انحسرت تلك النظرة جراء الآثار السلبية للتضخم وتزايد الحاجة لتقيم الجوانب المؤسسية والاستراتيجية للتنمية منذ النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين في سبيل وضع برامج الإصلاح الاقتصادي ، كما لم تعد تلك البلدان بعيدة عن متغيرات الفكر الاقتصادي الجديد وتيارات العولمة التي حملت إليها الكثير من مبادئها وتعاليمها.

استقلالية المصرف المركزي

اتسع الجدال بين المفكرين السياسيين والاقتصاديين حول مدى استقلاليه السياسة النقدية والمصرف المركزي الذي يديرها، فمن الناحية السياسه يرى أنصار استقلالية المصرف المركزي في تمكينه من تقدير السياسه النقدية بعيداً عن تأيثر وضغوط ونفوذ أعضاء الحكومة أو البرلمان لميلهم لإرضاء ناخبيهم أو تصعيد التنافس بين الانتخاب بين الاحزاب والتكوينات السياسيه عن طريق زيادة النفقات العامة وتمويل عجز الموازنة بالإصدار النقدي الجديد أو الدين العام مما يضر بقيمه العملة الوطنيه، ويزيد معدلات التضخم وارتفاع الاسعار، وعلى البنك المركزي أن يكون حارس العملة الوطنية من التدهور، وحامياً للمجتمع من التضخم وارتفاع الأسعار، أما من الناحية الاقتصادية فيرى هذا الفريق أن استقلالية المصرف المركزي تكمن في تحديد وتنفيذ أهداف السياسة النقدية، بينما يرى الفريق الآخر أن استقلالية المصرف المركزي في استعمال الأدوات النقديه لتحقيق أهداف سياسة الحكومة والبرلمان وجعل سياسه الصرف الأجنبي بيد الحكومة، وآخرون يرون أن يتولى البرلمان تحديد أهداف السياسة النقدية ويقوم البنك المركزي بتنفيذها و في ظل توفير الحصانة الكافية من أي تاثير أوتدخل أو نفوذ.

ومع اعتقاد البعض بأن استقلالية المصرف المركزي تساعد على تخفيض التضخم إلا أنهم يحذرون من مخاطر الفصل بين السياستين المالية والنقديو وما سيترتب على ذلك من مخاطر واضطربات مالية وتناقض وتنازع بين سلطتين عامتين، وزعزعة الاستقرار لانعدم التنسيق بينهما وبين أهداف كل منهما في رفع وتسريع نمو الناتج الإجمالي وكبح جماح التخضم وارتفاع الأسعار .

هذا وقد حاولت العديد من البحوث والدرسات التعرف على العوامل الموثرة على استقلالية المصرف المركزي وإثبات العلاقة بين استقلاليته وانخفاض معدل التضخم، وقياس ومقارنة درجة الاستقلالية بتحليل العناصر التشريعية وطبيعة وأهمية الممارسة العملية في عدد من البلدان.. و أثارت الأبحاث والنظريات الاقتصادية خطورة تحويل عجز الموازنة والتوسع التضخمي في الكتله النقدية، غير أن المحاولات التي اعتمدت التزمن الكمي والتشريعي جوبهت بالنقد والتشكيك لعدم تعمقها في ما تقتضيه طبيعة العلاقات الواقعية التي تربط السلطة النقدية بالسلطه المالية، والعوامل والاعتبارات التي تحددها النصوص التشريعية من بلد لاخرى، مثل التقاليد الدستورية والترتيبات غير المكتوبة وتقاليد وعلاقات العمل بين السلطه النقدية والحكومة والصفات الشخصية لكبار مسئولي المصرف المركزي والكفاءات والإمكانيات البشرية المتاحة وطبيعه النظام الاجتماعي والتطور العلمي والاقتصادي في البلاد وغيرذلك.

حيث تتباين قوانين المصارف المركزية من بلد لآخر ومن زمن لآخر ، في تنظيم تكويناتها، وتقرير سياساتها، وتسيير إداراتها ، بالإضافة إلى تركيز أهدافها، وتحديد مهامها، وحرية اختيار أدواتها، وصلاحيات تحديد وتطبيق السياسات النقدية، وممارسة وظائفها الأخرى، وذلك بما تذهب إليه التشريعات من تطييق أو توسيع أو ما يعكسه الواقع العملي من تفاوت بين نصوص التشريعات القانونية، و الممارسات الفعلية ، ومدى تأثيرها على درجة استقلالية المصارف المركزية.

> **تماشت البنوك المركزية القديمة، وانتشرت العملة الورقية، والودائع المصرفية والأوراق المالية والتجارية وفقاً للاتجاهات الليبرالية في الفكر الاقتصادي و النقدي الأوروبي، وحدثت الفوضى في إصدار النقود لجني الأرباح**

المصـــادر :

* غسان العياشي: المصارف المركزية والدولة – إتحاد المصارف العربية، 1998.
* جامعة الدول العربية : المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، الندوة العربية الأولى للمصارف، بيروت– تشرين ثاني 1972.
*تقرير البنك المركزي اليمني 72 /1973.
* د. محمد زكي شافعي: مقدمة في النقود والبنوك، دار ألنهضة العربية 1969،
* د. صبحي تادرس : مرجع سابق.
د. رشدي شيحة : القتصاد النقدي والمصرفي ،
* د. محمد زكي شافعي: مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية 1969.
* د. صبحي تادرس : مرجع سابق.
* د. رشدي شيحة : الاقتصاد النقدي والمصرفي.

حملة وطنية توعوية حول خدمات النقود الإلكترونية عبر الهاتف

تعتبر خدمات النقود الإلكترونية عبر الهاتف من الخدمات المالية والمصرفية التي ستمكن معظم شرائح المجتمع وخاصة الشريحة المتواجدة في القرى والارياف و شريحة الفئات الفقيرة من تنفيذ عمليات ماليه مختلفة مثل التحويلات المالية، وسداد الفواتير، والسحب النقدي وغيرها وفي نفس السياق، وبحسب ما اشرنا اليه في مقالات سابقة أوضحنا فيها بأن خدمات النقود الإلكترونية ستساهم بشكل كبير في رفع نسبة الشمول المالي للمجتمع المحلي لأنها توفر تلك الخدمات من خلال تطبيقات النقود الإلكترونية عبر جهاز الهاتف المحمول ، الامر الذي يجعل مسألة الوصول اليها متاحة لجميع شرائح المجتمع.

الأستاذ/ معين العراسي*

وبالنظر إلى عدد المحافظ الإلكترونية المرخصة من قبل البنك المركزي والتي تم اطلاقها في السوق وأيضا عدد الطلبات المقدمة الى البنك المركزي بغرض الحصول على ترخيص لإطلاق أخرى جديدة ، استطيع القول جازماً بأن البنك المركزي وقيادته الحالية تمضي قدماً وبخطوات واثقه نحو تحويل المجتمع الى مجتمع غير معتمد على النقد الورقي. إن اجمالي عدد المحافظ الإلكترونية التي سيتم اطلاقها في الأسواق في حدود (١٠- ١٥) محفظة الكترونيه الامر الذي اعتبره شخصياً مؤشراً إيجابياً وحيوياً يدل على بعد الرؤية الاستراتيجية للبنك المركزي اليمني وقيادته في توفير العديد من التطبيقات المختصة بخدمات النقود الإلكترونية ، بما يلبي متطلبات السوق المحلي واحتياجات المواطنين وعند التمعن في التجارب الخارجية ،نجد أن الامر قائم بنفس الاستراتيجية لأن إطلاق عدد كبير من التطبيقات الإلكترونية في السوق المحلي الواحد يرفع من مستوى المنافسة لدى الشركات التي تقدم تلك التطبيقات بما يعود بالنفع والفائدة على مستخدمي تلك التطبيقات. لكن من زاوية أخرى نلاحظ أن عدد مستخدمي خدمات النقود الإلكترونية عبر الهاتف المحمول لا يتوازى مع عدد المحافظ الإلكترونية التي اطلقت في الاسواق وهو ما يعزى للعديد من المشاكل والمعوقات والصعوبات التي لا نستطيع سردها او توضيحها في هذا المقال. ومن وجهة نظر شخصية ومن واقع التجارب الدولية التي تم الاطلاع عليها فيما يخص خدمات النقود الالكترونية، نجد ان حكومات تلك الدول الخارجية بقدر سعيها في تنويع وسائل الدفع الإلكترونية من ضمنها تطبيقات النقود الإلكترونية عبر الهاتف المحمول ، فهي تسعى أيضاً إلى رفع نسبة الوعي المجتمعي لمواطنيها حول خدمات النقود الإلكترونية واستخداماتها واهميتها من خلال مساهمتها بشكل مستمر ودائم في العديد من الحملات التوعوية لإيمانها بان تحقيق الشمول المالي لمجتمعاتها لا يرتكز فقط على عدد التطبيقات الإلكترونية المتوفرة للمواطنين وانما يعتمد ايضا على رفع مستوى وعيهم بها.

ومن هذا المنبر ،وبالرغم من مشاركتي بمقترح متكامل في العديد من الفعاليات والمؤتمرات حول تنفيذ حملة وطنية توعوية لجميع شرائح المجتمع اليمني حول خدمات النقود الإلكترونية واهميتها واستخداماتها ، الا انه لا ضير في مشاركه العناصر الأساسية لهذه الحملة عبر مجله « المصارف» والتي تتمحور عناصرها في التالي:

- تنفيذ حملة وطنية تحت رعاية البنك المركزي تختص برفع نسبة وعي المجتمع اليمني حول خدمات النقود الإلكترونية للهاتف المحمول.
- تستهدف الحملة الوطنية جميع شرائح المجتمع اليمني بالأخص سكان القرى والأرياف.

توزيع منشورات الحملة الوطنية على جميع وسائل التواصل الاجتماعي ، والاذاعات والتلفزيون، ولوحات إعلانية.

يشارك كل من القطاع الحكومي والخاص في تمويل هذه الحملة التوعوية كونه واجب وطني وانساني ، وسيعود عليهم بالفائدة والربح على المستوى الفردي لكل جهة أو قطاع وتتمثل الجهات الممولة لتنفيذ الحملة الوطنية التوعوية في الجهات التالية:

أولا: القطاع الخاص: (البنوك التجارية، شركات الصرافة، شركات الخدمات المالية، الشركات المالية، شركات الاتصالات ، الشركات المزودة لأنظمة النقد الإلكترونية، شركات الدعاية والإعلان، المصانع الاستهلاكية ، الشركات الخدمية ،مؤسسات التمويل الأصغر).

ثانيا : القطاع الحكومي وتتمثل في الجهات والوزارات الإيرادية على سبيل المثال : (وزارة المالية ، وزارة الاتصالات ، وزارة الصناعة والتجارة، مصلحة الضرائب، مصلحة الجمارك، أمانة العاصمة، المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية، وزارة النفط والمعادن، وزارة الثروة السمكية، وزاره الإعلام، الهيئة العامة للطيران، وزارة النقل).

ثالثا: المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع الدولي.

- يتم رصد ميزانية تقديرية لتنفيذ الحملة الوطنية مبلغ وقدره ٣ مليون دولار أمريكي بحيث توزع التكلفة على حسب استفادة كل جهة من الحملة.
- يتم فتح حساب جاري في البنك المركزي تحت مسمى» ح/ الحملة الوطنية التوعوية لخدمات النقود الإلكترونية.
- يتم تشكيل لجنة وطنية تختص بإعداد وتنسيق خطة التوعية وتنفيذها خلال فترة تنفيذ الحملة تحت مسمى» لجنة تنسيق الحملة الوطنية التوعوية لخدمات النقود الإلكترونية»
- يتم إعداد خطة استراتيجية خاصة بتنفيذ الحملة الوطنية ، بحيث تعد من قبل البنك المركزي وجمعية البنوك اليمنية.
- الفترة الزمنية لتنفيذ الحملة الوطنية 12 شهراً.
- نقترح تسمية الحملة الوطنية بـ : (خلي زلطك في تلفونك ، هذا زمن النقود الإلكترونية.)

ومن هذا المنطلق، نشدد على أن رفع نسبة الوعي المجتمعي فيما يخص خدمات النقود الإلكترونية للهاتف المحمول هي إحدى الاستراتيجيات الهامة التي يجب ان تلعبها جميع الجهات المختصة في الدولة سواءً كانت جهات حكومية أو جهات خاصة واعتبر ذلك من أهم الواجبات الوطنية التي يجب أن تقوم بها تلك الجهات في ظل الأوضاع الراهنة للبلاد. إن الشمول المالي في البلاد لن يتحقق في ظل التركيز فقط على تقديم خدمات النقود الإلكترونية للهاتف المحمول في عواصم المدن والمحافظات وإهمال القرى والأرياف.

أخيراً.. وفي نهاية مقالي هذا ، أود التوضيح بأن لدينا فرصة ذهبية في التحول إلى (مجتمع غير نقدي) لكن ذلك يتطلب بذل المزيد من الجهد المتواصل لرفع نسبة الوعي المجتمعي لدى أفراد المجتمع بما يعود إيجاباً على رفع نسبة الشمول المالي وشمول الخدمات الإلكترونية في البلاد.

*مدير إدارة المحافظ الإلكترونية
بنك اليمن والكويت

البنك التجاري اليمني
Yemen Commercial Bank

البنك الذي تثق به
The Bank You Trust

أسهمت العولمة وما صاحبها من ثورة تكنولوجية الى تغيير جوهري في نمط الحياة لدى الأفراد ومنظمات أعمال المجتمعات بشكل عام, حيث أصبح الآن بإمكان أي شخص الحصول على المعلومات بضغطة زر, وأصبحت محركات البحث ومواقع التواصل الاجتماعي والبريد الالكتروني أدوات معرفة وتحليل تمكن الجهات من الوصول إلى إجابات واتصال مباشر مع الجمهور والفئات المستهدفة، ويعتبر التسويق بمفهومه الالكتروني نتاج هذا التطور الذي حدث في قطاع التكنولوجيا, فما المقصود بالتسويق الالكتروني؟..

التسويق الالكتروني بين المفاهيم والممارسات في القطاع المصرفي اليمني

صلاح الفائق *

هي كافة الأنشطة التسويقية التي تهدف الى تحقيق التبادل التسويقي (بيع وشراء السلع والخدمات) باستخدام الانترنت في المنصات الافتراضية.

ووفقا للمفهوم أعلاه فإن التسويق الالكتروني لا يختلف عن التسويق التقليدي في أهدافه وعملياته باستثناء أن الأول يفترض استخدام العالم الافتراضي في التواصل مع الجمهور مباشرة في حين أن التسويق التقليدي يهدف الى الاتصال مع الجمهور باستخدام أدوات مثل الاتصال المباشر أو الاتصال الغير مباشر مثل الإعلانات العامة.

أنواع التسويق الالكتروني

تتنوع أدوات التسويق الالكتروني باختلاف المنصات/القنوات المستخدمة, وبالرغم من أن هذه المنصات تشترك في كونها على الشبكة العنكبوتية إلا أنها تختلف من حيث طبيعة وأهداف الجمهور , وفيما يلي تصنيف للمنصات/القنوات:

1- التسويق عبر محركات البحث Search Engine Optimization (SEO): والمقصود به التسويق باستخدام الموقع الالكتروني في محركات البحث من خلال بناء موقع الكتروني متميز في المحتوى, التنظيم, الأدوات والتقنية والمواد المصورة وذلك بهدف ظهور الموقع عند كتابة الكلمات الافتتاحية في شريط البحث من الباحث/العميل, وهو ما يزيد احتمالية فرص زيارة الموقع والبحث عن المعلومات, المنتجات والخدمات في الموقع وإحدى أهم طرق تعزيز العلامة التجارية.

2- التسويق عبر مواقع التواصل الاجتماعي S-Commerce: والمقصود به التسويق عبر منصات التواصل الاجتماعي على سبيل المثال FaceBook, Twitter, Instagram وباستخدام أدوات معينة مثل الإعلانات الممولة لصفحة او محتوى المؤسسة.

3- التسويق عبر البريد الالكتروني E-Commerce: ومن أمثلة هذا النوع من التسويق العروض والمعلومات التي يتم إرسالها إلى البريد الالكتروني للعميل، التي تهدف إلى توفير معلومات تسهم في تحفيز العميل باتخاذ قرار إيجابي تجاه العرض المقدم.

4- الترويج باستخدام التطبيقات: وأمثلة ذلك ظهور إعلانات /منتجات عند استخدام تطبيقات معينة.

5- الاتصال المباشر عبر الانترنت Webinar: وفيها يتم عرض مباشر للعلامة التجارية/المنتجات من قبل أحد المعنيين بالمؤسسة مع الجمهور والرد على استفساراتهم باستخدام برامج الاتصال المباشر مثل Zoom, Skype وغيرها.

6- الترويج عبر الفيديو: وهي العروض التي تظهر في شكل فيديو عند تشغيل محتوى مرئي معين في متصفحات معينة مثل ال Youtube والتي قد تكون في بداية أو في منتصف عرض المحتوى.

جدوى التسويق الالكتروني

اسهم التسويق الإلكتروني في خلق آفاق جديدة بالنسبة للمؤسسات والعملاء على حد سواء حيث أسهم في:

1- تسهيل عملية العرض والشراء : حيث يمكن من خلال إعلان واحد ممول الوصول الى العملاء في أماكن مختلفة دون الحاجة لبذل الكثير من الوقت والجهد في سبيل ذلك, كما سهل على العملاء دراسة الخيارات المتاحة والمفاضلة من مكانه.

2- التفاعل المباشر: حيث يمكن لكلا الطرفين (البائع/المشتري) تبادل المعلومات والبيانات بشكل مباشر وقياس مستوى جودة الخدمة والرضاء آنيا.

3- تخفيض التكاليف: حيث يمكن للمؤسسات العمل دون الحاجة لوجود مقر مادي مباشر, وأدى هذا إلى تخفيض التكاليف التشغيلية وبالتالي السعر.

4- تسهيل قياس الأداء: من خلال ربط القناة مع أدوات التحليل مثل Google Analytics يمكن للمؤسسة قياس مستوى فعالية الحملات ومعدلات الشراء والتكاليف المضافة للعائد من الاستثمار في التسويق ROIM من خلال وضع استراتيجيات Strategics ومقاييس Metrics ومؤشرات أداء KPIs توضح مستوى النمو والانحراف في التسويق الأمر الذي يصعب قياسه في حال التسويق التقليدي.

5- تسهيل الحصول على معلومات إضافية: مثل تفضيلات العملاء والاحتياجات من خلال الآراء التي يتم الحصول عليها والاطلاع على أنشطة المنافسين. كما يمكن للعميل التعبير بوضوح عن رأيه حول علامة/منتج معين؛ الأمر

إحصاءات عامة على مستوى العالم

- 89% من الأفراد يستخدمون التطبيقات, في حين 11% يستخدمون المواقع الالكترونية.
- 90% من الباحثين لا يتخذون قرارهم بشأن العلامة التجارية قبل بدء عملية البحث.
- 40% من مستخدمي الهواتف يميلون للبحث عن المؤسسات داخل إقليم الدولة,1 من كل 10 أبحاث عبر الهاتف تفضي الى قرار بالشراء.
- 86% من النساء يلقين نظرة على مواقع التواصل الاجتماعي قبل اتخاذ قرار الشراء
- المواقع التي تظهر في غضون 5 ثوان أو أقل عبر الهاتف يزيد فرصة تصفحها بمعدل 70% من المواقع التي تتطلب لوقت أطول.
- بناء على الإحصاءات الحالية, يتوقع مجموع قضاء الأفراد في تصفح الانترنت عبر الهاتف حوالي 3.8 مليار ساعة.
- 42% من الشركات لديها استراتيجية محتوى لضمان تلبية توقعات العلامة التجارية.

الـذي يدفـع منظـمات الأعـمال لتطويـر تجربـة العميـل Customer Journey وذلـك حتـى لا تتعـرض للانتقـاد.

التسـويق الالكـتروني في السـوق المـصرفي اليمنـي:

بالرغـم مـن أن جائحـة كورونـا أسـهمت بشـكل فعـال في التحـول الرقمـي ومعهـا التحـول الى التسـويق الالكـتروني بشـكل كبـير عـلى مسـتوى العـالم, إلا أنـه مـن الملاحـظ أن السـوق اليمنـي بشـكل عـام والمـصرفي بشـكل خـاص مـازال غـير متفاعـل مـع هـذا التحـول الكبـير في عـالم الأعمال, حيـث نجـد أن العديـد مـن المصـارف المحليـة مازالت تعمـل وفـق إطـار عـام في الترويـج للعلامـة دون أن يصاحـب ذلـك تطـور في مسـتوى الخدمـات المقدمـة التـي تواكـب تطلعـات الجمهـور الـذي أصبـح أكـثر خـبرة في الاشـتراك وشراء منتجـات خـارج جغرافيـا اليمـن باسـتخدام تطبيقـات الهاتـف ويعـود هـذا لعـدة أسـباب أهمهـا:

- ضعـف التركيـز في الأبحـاث والدراسـات التـي تهـدف لمعرفـة احتياجـات الجمهـور وتطويـر الخدمـات بمـا يتواكـب مـع الاتجاهـات الحاليـة.
- التركيـز عـلى معالجـة الأزمـات الراهنـة المتمثلـة في شـحة السـيولة والعملـة الأجنبيـة.
- ضعـف المخصصـات الماليـة لأنشـطة التطويـر التقنـي والتسـويق التـي تتطلـب كلفـة ووقتـا لتنفيذهـا.
- المخـاوف المتعلقـة بعمليـات الاخـتراق التقنـي بسـبب ضعـف البنيـة التقنيـة وقلـة الخـبراء المتخصصـين في عمليـات التطويـر والأمـن السـيبراني.
- المخـاوف المتعلقـة بالمسـائل القانونيـة وعمليـات غسـل الأمـوال.
- صعوبة قياس العائد من الاستثمار.
- ضعـف معـدل دوران العمـلاء باسـتخدام التسـويق الالكـتروني.

الجديـر بالذكـر بـأن معظـم المؤسسـات الخدميـة بمـا فيهـا المصـارف تركـز في الغالـب عـلى التسـويق عـبر مواقـع التواصـل الاجتماعـي S-Commerce وخاصـة الـ FaceBook الـذي يعتـبر أكـبر منصـة مـن حيـث المشـتركين عـلى مسـتوى العـالم، وبالرغم مـن أهميـة هـذه القنـوات في تسـويق العلامـة التجاريـة والخدمـات بسـبب جمهورهـا الكبـير إلا أنهـا محصـورة في الغالـب عـلى أدوات معينـة وهـي:

1 - عـادة مـا يتـم الترويـج مـن خـلال إعلانـات ممولـة ولا تكتمـل العمليـة بالوصـول إلى تحقيـق رقـم معـين في المبيعـات وهـذا لا يعكـس العائـد مـن الكلفـة.

2 - عـادة مـا يتـم اسـتخدام المسـابقات في الترويـج وهـي طريقـة مجديـة في التعريـف بالعلامـة التجاريـة إلا أن عـدم الاسـتمرار في تقديـم محتـوى قيمـي يدفـع الجمهـور للاسـتمرار بالتفاعـل أمـر قـد يفـضي إلى نجـاح مؤقـت وليـس عـلى المـدى الطويـل في ربـط الجمهـور بالمنتجـات والمبيعـات وهـو الهـدف الأسـاسي.

3 - ضعـف المحتـوى والـذي عـادة مـا يكـون في شـكل معلومـات غـير مكتملـة/ واضحـة.

4 - ضعـف التجـاوب مـع تسـاؤلات/انتقادات الجمهـور وانعـكاس ذلـك في تدفـق المعلومـات اللازمة والاسـتفادة منهـا في عمليـات التحسـين والتطويـر.

5 - الرسـائل عـادة مـا تكـون موجهـة للعامـة وهـو مـا يصعـب مـن قيـاس العائـد مـن الحمـلات.

6 - عـادة مـا يتـم التسـويق بشـكل مبـاشر دون الأخـذ بعـين الاعتبـار المراحـل المختلفـة لتجربـة العميـل التـي تبـدأ بـالإدراك, الاشـتراك, الارتبـاط, التفاعـل, التوصيـة, الترويـج عـبر العمـلاء.

في حـين يلاحـظ أن المواقـع الالكترونيـة لبعـض البنـوك مازالـت موجهـة وليسـت تفاعليـة كـما أن المحتـوى والتصاميـم غـير محدثـة منـذ بدايـة إطلاقهـا ولا تحتـوي عـلى قنـوات تفاعـل تسـهم في الحصـول عـلى المعلومـات حـول المنتجـات وهـو أمـر قـد يصعـب عـلى الباحـث الوصـول إلى الصفحـات وخاصـة في حـالات تغيـير معايـير عـارض البحـث بصفـة دوريـة.

أمـا بالنسـبة للتسـويق عـبر البريـد الالكـتروني فقـد نجـد مـن النـادر قيـام بعـض البنـوك بذلـك ومحصـورة في الاسـتبيانات وهـو مـا يدفـع العميـل إلى زيـارة البنـك للاستفسـار باسـتمرار.

مقترحات لتطوير التسويق الالكتروني اليمني

التسـويق الالكـتروني هـو إنعـكاس لمسـتوى اسـتعداد المؤسسـات للحصـول عـلى حصـة مـن العمـلاء وتطـور الاسـتثمار في تقديـم الخدمـات الكترونيـا وبالتـالي يفـترض مـن البنـوك ومؤسسـات الأعـمال سـواء اسـتخدمت قنـاة واحدة/عـدة قنـوات أن تحـدد الغايـات النهائيـة وتكـون وفـق اسـتراتيجية معينـة حيـث يمكـن تحقيـق ذلـك مـن خـلال التـالي:

1 - بناء قاعدة بيانات للجمهور المستهدف.

2 - وضـع اسـتراتيجية خاصـة بالتسـويق الالكـتروني للعلامـة التجاريـة والخدمـات لفـترة زمنيـة مـع التركيـز عـلى تحديـد مـؤشرات أداء وربطهـا بـأدوات تحليـل مجانيـة مثـل Google Analytics.

3 - إعـداد محتـوى قيمـي بنـاء عـلى عنـاصر محـددة تتوافـق وتطلعـات الجمهـور وبمـا يسـهم في خلـق تفاعـل مـع العمـلاء مـن خـلال المنتجـات والعـروض وبشـكل مسـتمر عـلى سـبيل المثـال: كوبونـات السـحب, التخفيضـات في التسـعير. الـخ.

4 - تفعيـل المقابـلات والاجتماعـات الافتراضيـة مـن خـلال عـرض قضايـا وخدمـات مجتمعيـة تسـهم في تحقيـق صـدى واسـع لـدى الجمهـور.

5 - تحسـين المواقـع الالكترونيـة بمـا يتوافـق مـع الاتجاهـات الحديثـة مـع التركيـز عـلى نـوع المحتـوى والمـواد المؤثـرة.

6 - تبنـي ثقافـة تعتمـد عـلى الانفتـاح عـلى الجمهـور وتسـهيل وصـول المعلومـات والتغذيـة المرتـدة مـن وإلى الجمهـور.

وبالتأكيـد فـإن نشـاط التسـويق عـبر المنصـات الالكترونيـة ليسـت عمليـة سـهلة فهـي تتطلـب الوصـول إلى الأهـداف المرغوبـة وبنـاء تجربـة فريـدة للعمـلاء وهـو أمـر يجـب عـلى مؤسسـات الأعـمال والمصـارف إدراكـه والعمـل وفـق منهجيـة التعلـم والتطويـر المسـتمر.

*مدير التسويق في البنك الأهلي اليمني

المصادر: Omnicoreagency.com

يعتبر التسويق الإلكتروني إنعكاساً لمستوى إستعداد المؤسسات في تطوير تجربة فريدة للعملاء وتوسيع قاعدة العملاء بمفهوم استراتيجي معاصر

كثر في الفترة الأخيرة الحديث عن القيام بطرح ما نسبته 30% من أسهم عدد من شركات الاتصالات للجمهور.. وبحكم عملي السابق كعضو في اللجنة الفنية للتحضير و الإعداد لقيام سوق للأوراق المالية في اليمن، وبما أن الوضع الحالي من بيع وشراء للأسهم والسندات هو أشبه ما يكون ببدايات لسوق للأوراق المالية ولم يصل بعد إلى ما يمكن تسميته سوقاً للأوراق المالية مكتملة الأركان.. لهذا هناك شروط ينبغي الأخذ بها.. وفي مقالنا هذا سوف نلامس بعض الخواطر بشأن قيام سوق للأوراق المالية في اليمن.

خواطر بشأن قيام سوق للأوراق المالية في اليمن (1)

حسين حسن قعطبي *

بداية فكرة إنشاء سوق للأوراق المالية في اليمن

نشأت الفكرة مع بداية برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية عام 1995.. وتبلورت بوضوح كإحدى متطلبات لإصلاح القطاع المالي.. وحيث أن قيام سوق للأوراق المالية سوف يعمل على إيجاد تفاعلات إيجابية في الأوضاع الاقتصادية داخل المجتمع.. فقد بادرت الحكومة اليمنية للاستعانة بإمكانات صندوق النقد العربي لإعداد دراسات فنية حول الموضوع، والذي أنجز بدوره دراستين فنيتين أهمهما الدراسة الفنية المسماة " أسس ومقومات إنشاء سوق لتداول الأوراق المالية في الجمهورية اليمنية" والتي قدمت إلى الحكومة اليمنية في سبتمبر 1998.. بعد ذلك قامت الحكومة بتشكيل لجنتين في أغسطس 2000 للإعداد والتحضير لإنشاء سوق للأوراق المالية في اليمن.. وكانت اللجنة الأولى إشرافية وبرئاسة نائب رئيس الوزراء وزير المالية وعضوية وزير التخطيط والتعاون الدولي، وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء، محافظ البنك المركزي اليمني- رئيس المكتب الفني للخصخصة ورئيس جمعية البنوك اليمنية.

وقد صدر قرار التشكيل برقم (186) لعام 2000 بشأن إنشاء لجنة إشرافية عليا، وتضمن هذا القرار أيضا إنشاء لجنة فنية تشكلت برئاسة رئيس جمعية البنوك وعضوية ممثلين عن: وزارة المالية،وزارة التخطيط- وزارة الصناعة- ممثل عن محافظ البنك المركزي- ممثل عن رئيس المكتب الفني للخصخصة، ممثل عن جمعية المحاسبيين القانونيين وممثل عن إتحاد الغرف التجارية والصناعية.

الدور المرتقب للبنك المركزي اليمني في قيام سوق للأوراق المالية

كانت الدراسة الفنية الموسومة بـ(أسس ومقومات إنشاء سوق للأوراق المالية في اليمن) والتي أعدها صندوق النقد العربي وكذلك وثيقة مشروع قانون الأسهم والسندات للجمهورية اليمنية والمعد من جانب شركة استشارية كندية ذات سمعة دولية وتم تكليفي بالترجمة الفنية لها في أواخر عام 2002. وقد أكدت هاتان الدراستان على الدور الهام الذي سوف يلعبه البنك المركزي اليمني في قيام مثل هذه السوق، لكونه الجهة المحورية في المساهمة والإعداد لها.

وإدراكاً لأهمية لهذا الدور ابتعث الأستاذ أحمد عبدالرحمن السماوي-محافظ البنك المركزي اليمني الأسبق- ممثله في اللجنة الفنية لدورات وزيارات استطلاعية مختصة بهذا الأمر.. ومن خلال هذا التأهيل تأكد لنا مدى جدية البنك المركزي اليمني لتعزيز دوره في التهيئة والإعداد لقيام سوق للأوراق المالية.

الأعمال التي أنجزتها اللجنة الفنية

بالرغم من حداثة هذا النوع من الأعمال على اللجنة، فقد بذل رئيس وأعضاء اللجنة الفنية جهوداً كبيرة في إنجاز ما هو مطلوب من اللجنة بحسب المشروع التنفيذي للمهام المكلفة بها لقيام سوق الأوراق المالية، ففي خلال 26 شهراً (من أغسطس 2000 إلى أكتوبر 2002) وقبل أن تتوقف أعمالها (بمعنى عدم دعوتها إلى الاجتماع بعد ذلك)، فقد تم إنجاز المهام التالية :

1 - الاستفادة من المعونة المالية المتبقية من دعم القطاع المالي والتي كان يشرف عليها البنك الدولي، وذلك بالتعاقد مع شركة استشارية كندية تدعى "C.D.B" في مجال الأسواق المالية للقيام بإعداد الدراستين التاليتين:

دراسة حول الجدوى وخطة العمل للجنة الإشرافية لسوق المال و البورصة وكذا مشروع قانون الأسهم والسندات للجمهورية اليمنية .

2 - القيام باستئجار مبنى في منطقة البنوك (شارع الزبيري) ليكون نواة لقيام كل من الهيئة الإشرافية لسوق المال والبورصة في صنعاء.

-3 القيام بنشاطات تعريفية حول سوق المال المرتقبة وذلك لرجال الأعمال والبنوك اليمنية.

4 - مراجعة وتعديل الدراستين المذكورتين آنفا : سواء من خلال الاستماع لآراء ومناقشات أعضاء اللجنة الفنية أو من خلال تلك التي وصلت للجنة الفنية من صندوق النقد العربي ومن بعض البورصات العربية.

5 - انجاز المرحلة الأو لى من خطة الأعداد والتحضير لسوق الأوراق المالية من خلال تقديم وثيقتي دراسة الجدوى وخطة العمل وكذلك مشروع قانون الأسهم والسندات. وبذلك تم الرفع للجنة الإشرافية العليا بانتهاء المرحلة الأولى من التهيئة والإعداد لسوق الأوراق المالية في اليمن: وقد تولد لدى أعضاء اللجنة الفنية تراكم معرفي - ومن الخسارة التفريط بهذا التراكم. علماً بأن التوقف الطويل منذ أكتوبر 2002 لأعمال اللجنة الفنية وحتى الآن قد أضر بالتراكم المعرفي لأعضاء اللجنة الفنية.

*ممثل محافظ البنك المركزي باللجنة الفنية (سابقاً)

الوكيل المساعد السابق للبحوث والإحصاء.

SMS بريدي

حسابك في جوالك

خدمة بريدي SMS تمنحك مزايا متابعة
حركة حسابك البريدي عند السحب والإيداع
عبر إشعارات الرسائل النصية القصيرة.

سجل رقم جوالك.. وكن على اتصال دائم بحسابك

البريد اليمني
YEMEN POST

لمزيد من المعلومات اتصل بخدمة العملاء

8008008
www.post.ye

التثقيف والشمول المالي

إن تحقيق الرفاهية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والقضاء على الفقر والاستقرار المالي هو هدف رئيسي لأية دولة أو مؤسسة تريد لمواطنيها العيش الكريم، ويتضح ذلك من خلال السياسة الاقتصادية التي تتبعها الدولة في تقديمها للوظائف التقليدية لجميع رعاياها ممثلةً في التعليم والصحة وبقية الوظائف الرئيسية، وفي هذا السياق تلعب الخدمات المالية ذات الأسعار المعقولة دوراً مهماً في تحقيق الشمول المالي من خلال تسهيل الحصول على الخدمات المالية أو التمويل، والتأكيد أن كل فرد يمكنه بكل سهولة ويسر الحصول على هذه الخدمات واستخدامها بتكلفةٍ ميسرةٍ وبطريقةٍ شفافةٍ ونزيهة.

ضياء الحق علي الحبيشي

ومن هذا المنطلق يساهم الشمول المالي في تعزيز فرص النمو وخلق فرص العمل، وتمثل التقنيات المالية وتطبيقاتها المختلفة فرصاً وتحديات في الوقت نفسه للبنوك والمؤسسات المالية والجهات الرقابية والإشرافية التي يتوجب عليها النظر في كيفية تحقيق التوازن بين الحفاظ على سلامة ومتانة النظام المصرفي، وتطوير الابتكار في القطاع المالي؛ إضافةً إلى حماية المستهلك وتعزيز الالتزام بالقوانين والتشريعات المعمول بها، بما في ذلك غسل الأموال وتمويل الإرهاب دون الإضرار بالابتكارات النافعة في الخدمات المالية وتشجيعها وخاصةً تلك التي تستهدف الشمول المالي.

وتكمن أهمية الشمول المالي فيما أُثير في الآونة الأخيرة من نقاشات حول وضع استراتيجية للشمول المالي وتحديد الرؤى والأهداف المستقبلية المأمول تحقيقها والمتمثلة في تحقيق الشمول المالي لكافة فئات المجتمع، كما تبرز الأهمية في توحيد وتأطير مبادرات وجهود تعزيز الشمول المالي تحت مظلة واحدة وتجنب الازدواجية في الجهود والموارد المبذولة وتحقيق الأهداف المرجوة للوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من القطاعات المستهدفة.

مفاهيم حول الشمول المالي وأهميتهُ في التنمية

عرف البنك الدولي الشمول المالي في تقريره الصادر عام 2016م تحت عنوان «تقرير التنمية المالية العالمي Global Financial Development Report» على أنه عبارة عن وصول الشركات والأفراد الى المنتجات المالية والخدمات المالية المتوفرة والتي تقابل احتياجاتهم مثل المعاملات، والمدفوعات والإيداع والائتمان والادخار وتوصيلها للمستفيدين بشكلٍ مسؤول ومستدام.

ويشير الشمول المالي، حسب التقرير المشترك لصندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء الصادر في يناير 2017م تحت عنوان « قياس الشمول المالي في العالم العربي Inclusion World Arab The in Measurement» إلى تمتع الأفراد، بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض، والشركات، بما في ذلك أصغرها، بإمكانية الوصول والاستفادة الفعالة (مقابل أسعار معقولة) من مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات جودة عالية (مدفوعات، تحويلات، ادخار، ائتمان، تأمين... الخ)، يقع توفيرها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية العاملة في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة».

أما تعريف مجموعة العشرين (G20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) فقد نص على أن الشمول المالي هو «الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة، للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة».

أبعاد الشمول المالي

اتفق أعضاء الرابطة العالمية من أجل الشمول المالي (GPFI) في مؤتمر لوس كابوس الذي تم عقده عام 2012، على تقديم توصية تشمل ثلاث مؤشرات رئيسية للشمول المالي وهي:

- سهولة الوصول للخدمات المالية.
- الاستخدام الفعّال للخدمات المالية لكل المواطنين.
- تعزيز جودة الخدمات المالية.

دور الشمول المالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

بيّنت التجربة أن تحسين نوعية الخدمات المالية وتوسيع نطاق وصول الأفراد والمؤسسات إليها، يعمل على نشر المساواة في الفرص والاستفادة من الإمكانيات الكامنة في الاقتصاد.. فمثل هذه الخدمات تساعد على تمكين الفقراء والنساء والشباب من امتلاك أسباب القوة الاقتصادية، وتوفر لهم القدرة على تنفيذ استثماراتهم الصغيرة المنتجة، وترفع الانتاجية والدخول، والتي بدورها قد ترفع الاستهلاك وتحرك العجلة الاقتصادية؛ وقد يساعد فتح حساب جاري أو حساب نقد إلكتروني في تمهيد الطريق لمجموعة أوسع من الخدمات المالية الأكثر ملاءمة، والتي من شأنها تمكين الأفراد والشركات من تحقيق سلاسة الاستهلاك، وإدارة المخاطر المالية التي يواجهونها، والاستثمار في التعليم والصحة ومشاريع الأعمال.

لذا حظي الشمول المالي بأهمية متزايدة في السنوات الأخيرة في مختلف دول العالم وبالأخص النامية منها، لما يحمله من أثر في تحسين فرص النمو والاستقرار الاقتصادي والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر.

نظرية التغيير في سياق مبادرة الشمول المالي

النمو الشامل والمستدام .
تقليص معدلات الفقر.
الشمول المالي المستدام.
فئات المواطنين المحرومين من الخدمات المالية والمستبعدين من طلبات المنتجات والخدمات المالية.
تصميم وتوفير الخدمات المالية الملائمة للأفراد والشركات.

استراتيجية الشمول المالي:

تتميز مؤسسات الدولة المصرفية والمالية بإمكانيات ملائمة تسمح باتخاذ خطوات مناسبة فيما يتعلق بالشمول المالي، حيث كان لهذه المؤسسات الأسبقية والدور الفعال في دعم سياسات الشمول المالي لتوسيع مجال انتفاع المواطنين والمؤسسات بالخدمات المالية الرسمية التي تلائم احتياجاتهم من خلال:

- الاستراتيجيات والبيانات المتعلقة بالشمول المالي.
- تمكين المرأة مالياً.
- تمويل المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
- تمويل الشركات الناشئة.
- الاستفادة من التقنيات المالية الحديثة والقدرة على التمويل الرقمي لتعزيز فرص الشمول المالي.
- التمويل الزراعي.
- تحديث وتطوير البنية التحتية.
- حماية المستهلك المالي والتوعية المالية.

ويتضح أهمية البدء بالشمول المالي للمؤسسات المالية في تسريع وتيرة المعرفة بشأن الأسباب الداعية لنجاح سياسة الشمول المالي مع تضافر جهود الشركاء الرئيسين في صناعة سياسات الشمول المالي.

تعزيز الشمول المالي Financial Inclusion:

لعبت الدولة دوراً حاسماً في تعزيز الشمول المالي من خلال ابتكار أنظمة مدفوعات الأفراد (التجزئة) والمدفوعات الحكومية إضافة إلى تصميم استراتيجيات لتعزيز استخدام المدفوعات الالكترونية، بدلاً من الأدوات النقدية والورقية.

حيث التزمت بتوسيع نطاق وصول الخدمات المالية إلى جميع المحافظات الجمهورية والتي نتطلع إلى أن يتمكن البالغون في جميع أنحاء الوطن من الوصول إلى حساب معاملات ادخار الأموال وإرسال المدفوعات أو استلامها وكافة الخدمات الإلكترونية.

حيث وقد نجحت في رقمنة المدفوعات الحكومية عن طريق تحويل المدفوعات الحكومية إلى الأفراد، مما يؤدي عادة إلى خفض التكاليف وزيادة الوصول إلى الخدمات المالية. كما يحقق وفورات كبيرة في تكاليف إدارة برامج المدفوعات، وكذلك انخفاض التسرب المتعلق بالسيولة النقدية.

*مدير إدارة توكيد الجودة- كاك بنك

فروعنا

الوطنية للتمويل

عناويننا في صنعاء:
الإدارة العامة:
شارع الستين - خلف معرض تويوتا
ت: 440551-01

فرع الزبيري:
شارع الزبيري - جوار سبأفون.
ت: 472019-01 \ 774090498

فرع صنعاء:
جولة المصباحي - أمام بن معمر.
ت: 440551-01 \ 774090168

فرع السبعين:
بعد جوله دار سلم - جوار ملك للحديد.
ت: 613047-01 \ 771200294

فرع دارس:
جولة الشايف - جوار المعروفي للصرافة.
ت: 732136-01 \ 771200842

عناويننا في الحديدة:
الحديدة:
شارع شمسان - جوار مختبرات الرواد.
ت: 220405-03 \ 776409038

بيت الفقيه:
شارع المرور - امام البنك اليمني للإنشاء والتعمير.
ت: 331723 03 \ 776409037

باجل:
امام المجمع الحكومي.
ت: 501457 03 \ 771200289

عناويننا في إب:
اب:
شارع الملكة اروى - تقاطع جامع الرحمن - مقابل مستشفى الكندي ومدارس الرواد.
ت: \ 04 416839771929887

القاعدة:
تقاطع الثلاثين - امام العيادة البيطرية.
ت: 434143 04 \ 771200297

يريم:
الدائري - مقابل المؤسسة الاقتصادية سابقاً.
ت: 504382 04 \ 771200295

عناويننا في تعز:
تعز:
شارع جمال - أمام البنك اليمني للإنشاء والتعمير.
ت: 238342 04 \ 771200298
التربة:
الشارع العام - أمام مخزن الأمل للأدوية.
ت: 301243 04 \ 772911092

عنواننا في الضالع:
دمت - الشارع العام - جوار البريد.
ت: 455994 02 \ 771200857

عنواننا في عدن:
بجانب جولة القاهرة - بعد فندق الحسين.
ت: 380607 02 \ 772001047

عنواننا في لحج:
صبر- بئر عمر- جوار الشرقية للألمنيوم -جوار كروز لزينة السيارات- مقابل خط مستوصف الجماهير مقابل المقبرة
ت:\ 02 513099 774092228

عنواننا في مأرب:
شارع المطار - أمام مجمع أبوناب.
ت: 305832 06 \ 777755583

عنواننا في عمران:
ريدة - مثلث خارف - جوار بريد ريدة - أمام مركز سيناء الطبي.
ت: 621032 07 \ 774090497

عنواننا في ذمار:
شارع صنعاء - جولة كمران - جوار الكريمي.
ت: 503908 06 \ 771200284

عنواننا في حجة:
العذرة - خط الحديدة - جوار مطعم رأس الخيمة.
ت: 224533 07 \ 771200218

عنواننا في المحويت:
شبام - الشارع العام - أمام محلات اليسر.
ت: 451145 07 \ 772001048

كأس العالم لريادة الاعمال

الوطنية للتمويل

#قصة_نجاح

نظمت الوطنية للتمويل بالشراكة مع مؤسسة رواد الاعمال صباح الخميس 15\7\2021 بالعاصمة صنعاء، مسابقة كأس العالم لريادة الأعمال «EWC»حيث تأهل 10 من أصحاب المشاريع الابتكارية الى المسابقة، من بين مئات المتقدمين.

وفي بداية الفعالية، رحبت المدير التنفيذي لمؤسسة رواد إيمان المقطري، بالحاضرين في الفعالية من المبتكرين اليمنيين والذين قدموا عشرة مشاريع ابتكارية في المجالات الاقتصادية والزراعية والخدمية والتكنولوجية والطبية والبيئية والرياح والطاقة الشمسية وغيرها.

وتحدثت ايمان المقطري عن الأفكار الرائعة والجميلة الجديدة لرواد الأعمال، في كل مسابقة، ملقية الضوء على عدد من قصص النجاح والتميز للمشاريع وأسباب النجاح والتطلعات والأفكار النيرة التي عكست طموح الشباب اليمني.

وفي الفعالية قدم كل متسابق عرضاً لمشروعه الابتكاري وتم مناقشته مع لجنة التحكيم وتوجيه الأسئلة المتعلقة بالمشروع المقدم من جميع الزوايا.

هذا وأقيمت الفعالية بحضور لجنة التحكيم وعدد من الشخصيات المتخصصة من بينهم استشاري قيادة الأعمال أحمد مبارك بشير، واستشاري التسويق عبدالله العراسي، وأحمد نور الدين استشاري التطوير.

من جانبه أكد الدكتور شرف الكبسي المدير التنفيذي للوطنية للتمويل أن ريادة الأعمال غدت هدفا أساسيا في الحياة في مختلف دول العالم التي تحظى باهتمام متزايد بهذا الجانب، وتسعى جاهدة لتطويره والمساعدة والتطلع إلى الأفكار والمشاريع المميزة لدى الشباب، مشيراً الى أن تلك الأفكار والمشاريع بحاجة إلى تمويل وتشجيع على المنافسة الشريفة حتى تحقق الهدف الأسمى وهو النجاح.

وفي مداخلته من القاهرة عبر النت تحدث الأستاذ ماهر الرحومي عن تجربته في إحدى الشركات كمدير إقليمي، وذكر بعض الأفكار والمشاريع والنجاحات والمراكز التي حصل عليها في المسابقات من الجوائز في دول مختلفة كالبحرين وأمريكا واليابان ومصر، الأمر الذي كان بمثابة تشجيع ودافع كبير للمبتكرين وموجهاً لهم في الحصول على الوظائف المناسبة والمراكز المرموقة التي تنتظرهم في حال استثمروا أفكارهم بالشكل المطلوب.

الجدير بالذكر أنه تم اختيار ثلاثة مشاريع فائزة من بين الـ 10 المشاريع التي تأهلت كأفضل أفكار تم اختيارها من بين مئات المشاريع التي استقبلتها لجنة التحكيم عبر الموقع الالكتروني، حيث فاز بالمركز الأول « ستيل ارت - وفي المركز الثاني « سويت يمن» - وحصل « أقوات» على المركز الثالث.

وتتيح المسابقات المحلية والدولية في كأس العالم لريادة الأعمال للفائز الأول على مستوى العالم الحصول على خمسمئة ألف دولار، كما أن هناك عدداً من الجوائز تصل إلى مائة الف دولار. بينما في مسابقة اليمن سيحصل الفائز الأول على 2000 دولار مقدمة من الوطنية للتمويل، بالإضافة الى تأهله للمشاركة في المرحلة النهائية والتي ستقام في الرياض خلال العام الحالي.

تطبيق التمويلات الخاص بالمؤسسة الوطنية للتمويل

تسهيل ، تدقيق ، متابعة وأمان

طوره فريق البرمجيات الخاص بالمؤسسة على مدى 3 اعوا م من العمل والتحديث المستمر

- ✓ ذكاء اصطناعي
- ✓ يعمل بالانترنت او بدونة
- ✓ تقارير تفصيلية
- ✓ متابعة الموقع والخرائط
- ✓ مزامنة مستمرة
- ✓ والعديد من الوظائف والمميزات الاخرى

متوفر لدى:

Download on the App Store

GET IT ON Google Play

Made with PosterMyWall.com

معلومات أساسية عن الأمن السيبراني (Cyber Security)

م.فؤاد محمد الصبري*

تعريف الأمن السيبراني

تعتبر كلمة سايبر (Cyber) كلمة درج استخدامها لوصف الفضاء الذي يضم الشبكات المحوسبة ومن هنا جاء ما يسمى بالأمن السيبراني الذي هو عملية حماية كل ما يتعلق بهذه الشبكات.

التكنولوجيا والأمن السيبراني : ولأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعتبر أحد العوامل المؤثرة في نهضة البلدان وتقدمها صار من الضروري جداً الاهتمام بهذا المجال فيما يخص أمن وحماية المعلومات وزادت بالمقابل مخاطر المنظومات المعلوماتية وتنوعت واختلفت أساليبها ودوافعها حيث تجاوز سقفها سرقة المعلومات أو الاختراق أو التجسس إلى تعطيل الخدمات العامة في المؤسسات والشركات والهيئات والوزارات على حد سواء مما تسبب بخسائر مادية ومعنوية كبيرة بالأفراد والمؤسسات والجهات الحكومية.

وقد انتشر ما يسمى بالحروب السيبرانية أو الهجمات الالكترونية والتي قد تستهدف قطاعاً أو قطاعات حيوية بأكملها على مستوى الدول والمؤسسات على حد سواء.

وبناء على ما سبق جاءت الضرورة إلى توفير بنية تحتية آمنة وموثوقة من أجل إنجاز الأعمال والمهام وتقديم الخدمات الإلكترونية بشكل آمن وسليم.. مع ضرورة توفير البيئة الملائمة لتقليل خطر الاختراق للمنظومات المعلوماتية الحكومية والخاصة وكشف محاولات الاختراق مع اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية وبأسرع وقت ممكن في حالة حدوثها وعنها نتجت ما تسمى بوثائق سياسات أمن المعلومات من أجل توفير كافة المتطلبات الأساسية في إجراءات الحماية من أجل ديمومة واستمرار الخدمات الالكترونية وقيامها بالمهام المناطة بها بسلامة واطمئنان. ومن أهم السياسات الخاصة بأمن المعلومات ما يلي:

""سياسة الأمن المادي والبيئي- سياسة تصنيف- حساسية المعلومات- سياسة خصوصية البيانات-سياسة التعاقد والتعامل مع أطراف خارجية- سياسة إدارة التحكم بالنفاذ- سياسة أمن الشبكة- سياسة أمن الانترنت- سياسة أمن البريد الالكتروني- سياسة الحماية من الشفرات الخبيثة- سياسة التشفير- سياسة النسخ الاحتياطي والاستعادة أثناء حدوث الكوارث- سياسة تقييم وتدقيق المخاطر الأمنية- سياسة مراقبة الأحداث الامنية- سياسة إدارة الحوادث الامنية والاستجابة للطوارئ- سياسة الامتثال".

علما بأن كل سياسة من السياسات السابقة لها مجال ونطاق تطبيق خاص بها حيث أن نجاح تطبيقها في الواقع العملي على الجهة المستهدفة يحد من الاختراقات وينظم استخدام النطاق المعلوماتي للجهة بشكل آمن وسلس و بما يضمن السلامة المعلوماتية وخصوصيتها في الجهة المستهدفة والمطبق عليها. مع العلم أن تطبيق السياسات المذكورة يكون تحت إشراف فريق أمن المعلومات في الجهة نفسها وهو المعني بتطبيق كافة بنود السياسة ومراقبة تنفيذها ضماناً لأمن معلومات متكامل مع تحقيق الأهداف المنشودة من السلامة المعلوماتية.

المبادئ الأساسية لضمان أمن المعلومات في الجهات الحكومية

تتمثل المبادئ الأساسية لضمان أمن المعلومات بشكل معياري في توفر التالي:

الموثوقية أو السرية (Confidentiality)

حماية المعلومات الحساسة والسرية التابعة للجهات الحكومية من الكشف وضمان عدم وصولها إلى أفراد أو أنظمة غير مصرح لهم, ويقتصر الوصول إلى هذه المعلومات على الأشخاص ذوي السلطة المناسبة والمصرح لها من قبل الجهة.

التكاملية والسلامة (Integrity)

يجب أن تكون معلومات الجهات الحكومية كاملة ودقيقة و بحيث تعمل جميع الأنظمة والأصول والشبكات بشكل صحيح وفقاً للمواصفات المعتمدة.. ويتم الحفاظ على البيانات من التغيير أو التعديل من الأشخاص غير المخولين بالوصول إليها وحماية دقة واكتمال المعلومات.

توافر البيانات (Availability)

يجب توفير المعلومات وتسليمها إلى الشخص المناسب في الوقت المناسب وعند الحاجة والتأكد من أن المعلومات والخدمات الحيوية يمكن الوصول إليها للمستخدمين المصرح لهم عند الطلب.

المسائلة وعدم الإنكار (Non-Repudiation)

عدم إنكار التصرف المرتبط بالمعلومات ممن قام به ويقصد به ضمان عدم إنكار الشخص الذي قام بتصرف ما مرتبط بمعلومات الجهات الحكومية أو أصولها المعلوماتية وضمان عدم إنكار بأنه الذي قام بمثل هذا التصرف بحيث تتوفر قدرة إثبات أن تصرفاً ما قد تم من شخص ما في وقت معين.

متطلبات إدارة وتنفيذ أمن المعلومات

يجب وضع خطة شاملة وواضحة لحماية أصول المعلومات التابعة لكل جهة في البلد المراد تطبيق أمن المعلومات فيه وبطريقة تتناسب مع قيمة تلك المعلومات وحجم الضرر المتوقع حال فقدانها أو إساءة الاستخدام أو السرقة أو التعديل بطرق غير قانونية وبما يضمن استخدامها وتخزينها ونقلها وإدارتها بطريقة فعالة, ويجب أن يراعى في الخطة الاعتبارات التالية:

خطة إدارة وتنفيذ أمن المعلومات

خطة إدارة وتنفيذ أمن المعلومات في الجهات التي تريد تطبيق أمن المعلومات يجب أن تكون موثقة وتضمن الإجراءات والتعليمات والسياسات الداخلية الواجب تنفيذها من قبل العاملين والمتعاقدين والمتعهدين لديها ويجب أن تحظى هذه الخطة بدعم من قيادة الجهة وتتوافق مع سياسات ومعايير أمن المعلومات.

تحديد سياسات أمن المعلومات

يجب تحديد سياسات أمن المعلومات في خطة أمن المعلومات للجهة وتعريفها وقد تكون الجهة منشأه حكومية أو خاصة مثل الوزارات والبنوك والهيئات والمؤسسات وفق متطلبات أمن المعلومات على أن يتم المصادقة عليها من قبل قيادات الجهة ونشرها لجميع المعنيين بتنفيذها ويجب أن تضمن كل سياسات البنود التالية:

- تعريف السياسات والغرض منها وأهدافها.
- تحديد المسؤوليات والأدوار على كل شخص أو جهة تابعة لتنفيذ هذه السياسات والرقابة على الالتزام به.
- إجراءات واضحة لحالات عدم الامتثال للسياسة.

إدارة وتنفيذ أمن المعلومات

يجب أن تقوم الجهة بوضع إطار عمل لإطلاق الخطة والتحكم بآليات التنفيذ من خلال فريق متخصص وبصلاحيات محددة وفترة زمنية محددة وتطويرها بشك مستمر بما يشمل:

- تحديد فريق العمل المسئول عن تنفيذ السياسات أو مجموعة السياسات وإعداد تقارير عن مدى الالتزام مع الفترة الزمنية للتنفيذ.

تحديد الجهات الداخلية سواء كانت إدارات عامة أو إدارات أو اقسام ونحوها أو الجهات الخارجية والملزمين بتنفيذ السياسة.

- وضع آلية واضحة لإبلاغ المعنيين في الجهة في حال حدوث أي طارئ يتعلق بأمن المعلومات كفقدان المعلومات أو الخدمات أو أي اختراقات أو نحو ذلك.
- وضع الأدوار والمسؤوليات والمهام بين التفرعات الإدارية الداخلية للجهة بحيث لا تتعارض واجباتها وبما يضمن تحديد الجهة المسؤولة عن عدم تنفيذ السياسات أو عند حدوث أي طارئ.

متطلبات أمن المعلومات

إن تحديد متطلبات أمن المعلومات في الجهات التي ترغب بتنفيذ أمن المعلومات يختلف باختلاف أهمية المعلومات والبيانات والخدمات الإلكترونية المعتمدة ويجري تحديد هذه المتطلبات في الجهات اعتماداً على ثلاثة مصادر أساسية:

تقييم المخاطر التي قد تهدد الجهة مع الأخذ بعين الاعتبار أهدافها والخدمات التي تقدمها ومدى الضرر المتوقع من هذه المخاطر.

القوانين والأنظمة والتعليمات وغيرها مما يتعلق بعمل الجهة أو المتعلقة بالخدمات الإلكترونية التي تقدمها الجهة.

متطلبات نجاح الجهة في تحقيق أهدافها وتنفيذ مهامها.

*القائم بعمل مدير عام نظم وتقنية المعلومات
بالمؤسسة العامة للإتصالات
وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات

باقات فايبر

خطك.. فايبر
YOUR LINE.. FIBER

باقات جديدة من خدمة الانترنت عبر الألياف الضوئية
بسرعات تصل إلى
100 ميجا

الخدمة متوفرة في عدد من أحياء أمانة العاصمة

باقات ورسوم الخدمة

باقات فايبر 25M

السعة	دقائق الاتصال		الاشتراك الشهري (شامل الضريبة)
	داخل الشبكة الثابتة	خارج الشبكة الثابتة	
200 G	غير محدود	تصل إلى 200 دقيقة	40,500 ريال
500 G		تصل إلى 300 دقيقة	84,000 ريال

باقات فايبر 50M

السعة	دقائق الاتصال		الاشتراك الشهري (شامل الضريبة)
	داخل الشبكة الثابتة	خارج الشبكة الثابتة	
400 G	غير محدود	تصل إلى 200 دقيقة	77,500 ريال
700 G		تصل إلى 300 دقيقة	116,000 ريال

باقات فايبر 100M

السعة	دقائق الاتصال		الاشتراك الشهري (شامل الضريبة)
	داخل الشبكة الثابتة	خارج الشبكة الثابتة	
600 G	غير محدود	تصل إلى 200 دقيقة	115,000 ريال
1 TERA		تصل إلى 300 دقيقة	167,500 ريال

* رسوم التركيب (20,000) ريال غير شامل الضريبة

خدمة العملاء: (00 00 800) مجاناً
yemen.net.ye
YemenTelecom

Yemennet
The Gataway of Yemen

بنك اليمن الدولي

INTERNATIONAL BANK OF YEMEN

هدفنـــا واحـــد

بطائقنا المصرفية الجديدة

بسريعة وسهلة

ومزودة بخاصية *Contactless*

www.ibyemen.com

Iby_bank